Contents available at : http://jls.tu..edu.iq

Journal of Language Studies

ISSN 2616- 6224

Employing the ability and inability to restrict the grammatical rule

D.Waead Dalian Anwar*
Faculty of Education, Tuzhurmato
Waad.anear@tu.edu.iq

Keywords:

-grammar

-Prudence

-Phenomena

-Possession

Article Info

Article history:

-Received 18/7/2018

-Accepted 1/8/2018

Available online 1/9/2018

Abstract

The intensity of intelligence, the power of prudence, and the possession of the penetrating mind of the barriers of form, enabled the master of grammar to reach beyond the grammatical structures, uncover their philosophy and bring out their role, which can only be achieved by dealing with phenomena in the problems that transform the recipient and his understanding of the text, The disclosure of these things is not achieved as quickly as we expect, but requires a careful and careful reading. It understands the purpose of the grammatical purposes, in its completeness and completeness, so that it will be able to embark on these pioneering scripts.
After realizing this, the characterization of these phenomena becomes achievable, as demonstrated by the fact that the grammatical view led to the determination of how to employ (the ability and lack thereof) by the grammarians to solve many of the problems caused by similarities and rapprochement in matters. The path of the (possible and not) to convey the precise meanings and clarifications Sunni to the mind of the recipient, without the possibility of leakage of possibilities or confusion to the minds and minds, and grammarians to this access to what they want to reach is to achieve understanding understanding and understanding, and make the amount of what they desire.

تَوْظيفُ التَّمكنِ وعدَمِهِ في تَقْييد القاعِدَةِ النَّحْويَّة

أ.م.د. وعد دليان أنور
كلية التربية، طوزخورماتو

المستخلص

إن شدة الذكاء ، وقوة الفطنة ، وامتلاك العقل الثاقب لحواجز الإشكال ، هي التي مكنت أرباب النحو من الوصول إلى ما وراء التراكيب النحوية ، وكشف فلسفتها، وإخراج دورها الذي لا

* **Corresponding Author: D.Waead Dalian Anwar, E-Mail :Waad.anear@tu.edu.iq, Tel :009647709455607 , Affiliation : Faculty of Education, Tuzhurmato- Iraq**

يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تناول الظواهر في الإشكالات التي تحول بين المتلقي وفهمه للنص ، ولا يتحقق كشف هذه الأمور بالسرعة التي نتوقعها بل تحتاج إلى قراءة تأملية وفاحصة ، يفهم إيراد مقاصد النحويين ، بتمامه وكماله حتى يتمكن من الوقوع على تلك المعالجات النصية الرائدة .

وبعد تحقق ذلك تصبح معالم التوصيف لتلك الظواهر أمرا يمكن تحقيقه ، مثلما تجلى ذلك عندما قادت النظرة الفاحصة النحويين إلى الوقوف على كيفية توظيف (التمكن وعدمه) من طرف النحويين لحلّ كثير من التشاكل الحاصل بسبب التشابه والتقارب في المسائل ، ثم يأتي كشف غموض ذلك الإشكال عن طريق (المكن وعدمه) لينقل المعاني الدقيقة والإيضاحات السنيّة إلى ذهن المتلقي ، دون وضع تسرب الاحتمالات أو اللبس إلى العقول والأذهان ، والنحويون بهذا يصلون إلى ما يبغون الوصول إليه وهو تحقيق مدارك الفهم والتفهيم ، وجعل الإفادة مبلغاً لما يصبون إليه .

أمّا ما يتعلق بخطة البحث ، فقد اقتضى توفر المادة المدروسة أن تكون البداية بتمهيد يتناول حدود البحث وتأصيل مصطلحاته التي تقوم ركائز البحث عليها ، ثم يأتي المبحث الأول ليتناول ما جاء متمكناً ، بينما اختص المبحث في غير متمكن ، ثم تقفية البحث بخاتمة أذكر فيها نتائج البحث .

المقدمــة

الحمد لله الذي نوّر عقولنا وأجسادنا وأرواحنا بقوائم التمكن لبلوغ مقاصد الإيمان ، وجعل التمسك بالعمل الصالح لمرضاته سببا لعدم التمكن بالانقياد الى مدارك الجهل والشقاء، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الفائز بالجنان ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ النحويين وضعوا القواعد النحوية ، واجتهدوا في تقنينها ، من أجل تحقيق مدارك الفهم والإفهام ، وإيصال المعاني المتناثرة في جزئيات تلك المفاهيم الوظيفية ، ليترسخ في عقول المتلقين ، دون الولوج في العقبات التي تؤدي الى الوقوع ضمن حقول الاحتمالات والتشابهات ، والتي تؤدي إلى الابتعاد عن حصول فهم لكل تلك الوظائف .

وهذا الأمر برمته كان من أولويات النحويين الذين تسارعوا لوضع تقييدات لتضييق تلك المطلقات ، التي تسهّل الدخول إلى حصون تلك الوظائف من أوسع أبوابها ، والوصول إلى غايات تلك لمقاصد وفهمها فهماً دقيقاً دون الورود إلى مظاهر الاحتمالات التي من شأنها أن تُبعد بين المتلقي وفهمه للنصوص ، وكل هذا كان نتيجة التفكير المنطقي ، والعقل النيّر ، والفطنة المتقدة ، وإلمام المنطلقات بجميع أطرافها وتشعباتها ، وإيصالها إلى المتلقين جميعاً بأفضل طرق الإيجاز والاختصار .

ومفهوما التمكن وعدمه كانا من أهم المقيدات التي التفت إليها النحويون ، معتمدين عليهما في صوغ كثير من القواعد النحوية وفقاً لهما ، لمنع تعدد الأوجه في القضية الواحدة ، وتسرب الشك والحيرة لمنع فهم قصدية النحويين ، وهذه الغاية كانت أهم مقصد ركنوا إليه من أجل بلوغه ، واستفادوا منه ، وأفادوا به المتلقين.

لذلك عندما رأيت بعد القراءة التأملية للنصوص النحوية ، والغوص في أعماقها وفهم ما ورائياتها تبين لي أنّ أثر كل من التمكن وعدمه كان واضح التأثير على تلك المطلقات ، فشمرت سواعد الجدّ لإخراج ذلك الأثر لأبين كيف كانا يوظفان بدقة متناهية ، يُكشف من خلالهما إدراك المعاني ، وبلوغ مراتب القواعد النحوية ، لتكون في النتيجة دراسة تخدم الدرس النحوي ، وعلى هذا الاساس وسمت الدراسة بعنوان ((**توظيف التمكن وعدمه في تقييد القاعدة النحوية**))

وقد اقتضت المسائل التي وقفت عليها أن توزع على مبحثين تناولت في الأول المسائل التي جاءت على التمكن ، بينما كان المبحث الثاني محدداً في المسائل التي جاءت على عدم التمكن، ووضحت من خلالهما كيفية التوظيف لذلك المفهومين أولاً ، وبيان أثر كل منهما في المسائل المدروسة ثانياً .

وأخيراً وأنا أغوص في أعماق هذا البحث ، لأُخرج اللآلئ المكنونة وأقدمهما للمتلقين وما هذا الجهد إلا سعي أطمح في إدراجه وإلحاقه في المساعي التي سبقت دراستي خدمة للدرس النحوي، أرجو من الله تعالى أن أصيب مدارك القبول ؛ لأن الكمال صفة الباري عزّ وجلَّ ، والحمدُ لله في البدء وفي الختام .

التمهيـــد

مدخل تأصيلي لمفاهيم المادة المدروسة

إنّ الوقوف على حدود الدراسة معين لتوجيه جميع خيوط الفكر نحو إبراز الفهم ، فكلما كانت عناصر الموضوع في مدارك الوضوح ، كان ذلك مدعاة إلى الابتعاد عن شعب الغموض ، والإقبال على فهم جميع مسالك الدراسة باتجاهها الصحيح .

لذلك كان هذا دأب الدارسين والمؤلفين في مجالات التأليف جميعها للغرض في هذا المنحى ، مما يساعد على معرفة مداخل العلوم وتفرعاتها الكلية والجزئية ، فضلاً عن تهيأة الفكر لاستقبال مضامين الدراسة كلها ؛ لأنّ ((مصطلحات العلم هي ((مفاتيحه)) وهي المرتكز الأول الذي تعتمد الدراسة عليه ، وإذا كانت معالم المصطلحات غير محددة كانت الدراسة من غياب الانضباط والدقة اللذين يُعدان شرطاً أساسياً في كل دراسة علمية))[1].

وعلى هذا الأساس رأينا أن شروط الإلزام تقتضي في البدء وضع عناصر البحث في مرتكز نظرة شاملة ، من أجل معرفة المعاني التي تبوح عنها وتحديدها ، يوصلنا إليها تأصيل أهل المعجمات ، لذلك كانت البداية من عنصر (المتمكن وعدمه) ، وهما الأساسان لقيام البحث ، فقد وصف المتمكن بأنه اسم فاعل تمكن ، والتمكن هو الإقدار على الشيء ، وهو مأخوذ من مكن ، قال الجوهري (ت397هـ) : ((مكن : مكنه الله من الشيء ، وأمكنه منه ، بمعنى ، واستمكن الرجل من الشيء وتمكن منه ، بمعنى ، وفلان لا يمكنه النهوض ،أي لا يقدرعليه))[2].

وجاء في المعنى نفسه أن ((متمكن ... اسم فاعل من تمكن ... متمكنٌ من كذا : قادر عليه ضابط له))[3].

فمعنى (المتمكن) متجه نحو القدرة والاستطاعة ، وتبعاً لذلك جاءت الجهود الاصطلاحية ، عندما أفصحت عباراتهم عن أن التمكن لا يخرج عن دائرة حصوله في شيء معين ، وهذا ما عبّر عنه أبو هلال العسكري (ت395هـ) فقد قال : ((مضمَّنٌ بالآلة والمكان الذي يتضمن منه)) [4] ، بينما كان تفسير المناوي (ت1013هـ) ، أشد وضوحاً في البيان ، وهو يقول : ((التمكن : من الشيء أن يكون للإنسان عليه قدرة وسلطان))[5] ، وإلى هذا المعنى سار التهانوي (ت1185هـ) ، وهو يعزز ما ذكراه قائلاً : ((التمكن : هو نفوذ بُعد شيء في مكان وذلك الشيء يسمى متمكناً))[6].

إن النظرة المتأنية في الأقوال المتقدمة بجانبيها اللغوي والاصطلاحي ، تنتهي بالقول: بأن سيرهما كان إلى مصبّ واحد ، وهو إيراد التمكن بالقدرة والسلطان من الشيء ، فإذا كانت هذه الدلالة هي الناتجة المحصلة من التمكن فإن عدمه يعطي خلاف ذلك ، والمقصود عدم القدرة والسلطان من الشيء ، وهو المكون الثاني من مفاهيم البحث ومحدداته .

أمّا عند النحويين فلم يكن لهما حظٌ وافر من الإيضاح والاستيضاح ، اللذين يكوّنان تصوراً عند المتلقي من أجل استيعاب مفهومه بصورة صحيحة ، فلم يكن اهتمام النحاة قاصراً لبيانهما كمفهومين مستقلين ، بل جاء ذكرهما مرتبطاً مع غيرهما من العناصر التي تكون موضحة لها ، مثل الاسم المتمكن ، والاسم غير المتمكن ، والظرف المتمكن وغير المتمكن ، وهذا دليل على أن عدم الورود اصطلاحاً لا يعني الانصراف عنهما ، بل جاء التوظيف لهما منذ بدايات التأليف النحوي ، مقترنان مع مفردات أخرى ، وهذا كان جلي الظهور عند سيبويه (ت180هـ) القائل : ((فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة))[7].

فالنص ميّز بين الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة عن طريق اختصاص الأولى منهما بالرفع والجر والنصب والجزم ، والتي تعني بالمعربة ، بينما خصّ غير المتمكنة ضمن علامات الفتح والكسر والضم ، والمقصود به المبنيّة .

وهذا الأمر لم يكن مقتصرا على العصور المتقدمة فحسب ، بل امتد ظهور المفهومين إلى العصور التي تلت العصور المتقدمة ، ولاسيما العصور التي نشط فيها ظهور الشروح والحواشي والتعليقات ، وهذا ابن عقيل (ت769هـ) عقل فذ من بين تلك العقول ، قد خرج إلينا موضحاً معالم كيفية الاستعمال ، وهو يقول : ((الاسم إن أشبه الحرف سمي مبنياً ، وغير متمكن ، وإن لم يشبه الحرف سمي معرباً متمكناً))[8].

فإيراد (المتمكن وغير المتمكن) ، أظفى بظلاله على الظروف ، لينقل لنا صورة تعكس عدم الاقتصار من حيث الاستعمال على الأسماء فقط ، وإنما حوت صوراً أخرى من صور القضايا النحوية التي تمثلت بالظروف ، عندما قسمت على قسمين ، قسم يستعمل في مجال الاسم والظرف ، وقسم لا يستعمل إلا ظرفاً ، وهو اللازم للنصب والخارج عن التمكن مثل (سحرَ) إذا أردت به سحر يومك[9].

فالكلام عن المتمكن وغير المتمكن ، لم يخرج عن دائرة الارتباط بألفاظ أخرى ، يكتسب المعنى من خلالها ، وإنما أصبح لا يدور إلا ضمن هذا الفلك ، إذ يضعون البيان لهما على وجه الإجمال ثم يفصلون الحديث فيهما ليقدموا إيضاحاً يكشف الغموض ، ويزيد في الفهم ، وهذا ما رأيناه عند السيرافي (ت368هـ) ، وهو يقول : ((إن سأل سائل فقال : ما الأسماء المتمكنة ؟ قيل له : كل اسم مستحق للإعراب فهو متمكن))[10].

إنّ أغلب المسائل التي تستعمل في مجال التمكن وعدمه ، مثلما عرضنا لبعض منها ، قد تعطينا تصوراً واضحاً عن انحصار التمكن ضمن الحركات الإعرابية الثلاث والمسمى بالمعربة ، أو اللازم لحركة منها ، دون سواها والمسمى بالمبنية ، فهذه الحالة عند إصدار حكم عام لتلك القضايا لا يمكن إجراؤها على الحالات كلها ، بل اتخذت طريقة توظيف النحاة للتمكن وعدمه ، منحاً آخر يكتشف من خلاله تغاير الاستعمال ، وهذا ما وجدناه حاصلاً مع الحرف (حتى) عندما وصفت عند النحاة يضعف التمكن ؛ لانعدام اختصاصها المجتلب نتيجة قيامها بعمل الرفع والنصب والجر ، وعدم التزامها لعمل محدد[11].

وهذا دليل على أن طرق الاستعمال في التوظيف قد تعددت بسبب تعدد أحكام المسائل النحوية ، مما أفسح هذا المجال حرية التعامل مع تلك المسائل عن طريق التمكن وعدمه ، إلا أن اغلب المسائل جاءت ضمن مدار الحركات الإعرابية الثلاث .

فالتوجه نحو (التمكن وعدمه) في عرض الظواهر إسهام يدلل على سعة تطور الفكر النحوي ؛ لأنّ تحديد الإطلاق مرحلة تنقل الفكر من مظاهر التشتت إلى ساحة التضييق مما يساعد على إدراك ما كان يحتاج إلى جهد وفير من أجل فهمه واستيعابه ، أصبح يمكن الوصول إليه والاقتراب منه واستساغته على جناح السهولة والوضوح ، كل ذلك لم يكن وارد الحصول لولا التقدم الحاصل في الأفكار والرؤى ، التي تمّ اكتسابها عن طريق هضم علوم العربية جميعها ، فضلاً عن العلوم الأخرى، وتسخيرها خدمة لبلوغ مدارك الدرس النحوي .

على الرغم من أهمية التمكن وعدم التمكن ، وأثرهما البالغان في مختلف المسائل النحوية ، إلا أنّ مصنفات النحاة قد خلت لوضع مفهوم خاص ومستقل لهما ، بعيداً عن التجانب والاقتران مع الألفاظ الأخرى ، لذلك رأينا أن من اللازم الاقتراب من وضع إطار عام يسهم في بناء هيكلية يساعد على إقامة تصور يتسنى من خلاله الولوج إلى فهمهما عند المرور بذكرهما ، وعلى هذا الأساس يكون (التمكن) [محدِّد يعطي للفظ إقداراً على الإقبال لمختلف الأحكام ، ضمن حدود الباب النحوي] أما (عدم التمكن) [محدِّد يجعل اللفظ ضعيف الإقدار فيترتب عليه أحكام خاصة ، تجعله خارج الباب النحوي] .

فبعد العرض التأصيلي العميق والتحليل لمفهومي (التمكن وعدم التمكن) ، الذي تبين من خلاله كيفية توظيف النحاة لها ، والوقوف على مدى ظهورهما في مصنفاتهم كل ذلك أوصلنا إلى تصور واضح المعالم ، وبائن الحدود ، تجعلنا قادرين على الاقتراب والدنو من الفهم عند رصدنا لكل مسألة تحمل في طياتها لهذين المفهومين .

فمن أجل إرساء قاعدة الدراسة الإجرائية ، كان لابدّ من ترتيب المسائل وفق منهجية تُستبان من خلالها التوزيع لتلك المسائل ودراستها ، فقد كانت الخطة موجهة بمبحثين ، تمثل الأول الانضواء تحت مسمى (ما جاء متمكناً) كان هذا هو المبحث الأول من الدراسة ، أما المبحث الثاني فقد كان في (ما جاء غير متمكن) ، ثم عرض لأهم نتائج البحث .

المبحث الأول

ما جاء متمكناً

يجمع هذا التوصيف عدداً من الموضوعات التي اختلفت وتنوعت باختلاف المسائل التي وردت فيها ، مما جعلتنا أن نضعها تحت وصف عام يشترك الجميع فيه وهو (التمكن) ، التي تمثلت في المجيء وفق الترتيب الآتي :

1- الأسماء المعربة المتمكنة :

إنّ هيمنة سلطة العقل المنطقي عند النحاة كانت ذات أثر واضح في تطوير أفكارهم وانتقالها من حالة إلى حالة أوسع يُسهل تذليل القضايا الغامضة والمتشابكة التي تحيّر العقول وتزيد في الخلاف ، وتحتاج إلى رؤية ثاقبة لفكها وتقديمها للمتلقي بشكل صحيح ، لذلك كان ظهور تلك المساعي واضحة المعالم عند النحاة ، عندما وقفوا عند الكلام النحوي وقسموه إلى أسماء وأفعال وحروف ، فقد جاء هذا التقسيم وفقاً لما اقتضت عليهم الأسس المنهجية التي كانت نتيجة لعصارة أفكارهم وأرائهم ، وحتى يبعدوا كل ما يشاكل ويخالط التقسيم المذكور ، خضعوا كل قسم من هذه الأقسام إلى تقسيمات محصورة ، مثلما فُعل مع الأسماء وقسمت إلى المعربة والمبنية ، ولم يقف حال التقسيم عند هذا الحد ، بل اتخذ تحديدا أكثر من السابق ، بعد أن وضعت الأسماء تحت توظيف (التمكن) في سبيل تحقيق دواعي الفهم ، وبلوغ المدارك .

وما يهمنا من كل ذلك الكيفية التي اعتمد عليها النحاة لتوظيف (التمكن) في معالجات القضايا النحوية ، وحتى تتضح صورة الاستعمال وقفنا على نصوص في هذا الشأن ، وفي مقدمتها نصٌ لسيبويه قال : ((فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة))[12].

فهذا التخصيص للحركات الإعرابية ، لم يكن على وجه الإطلاق ليشمل الأسماء جميعها ، وإنما أعطى حصراً للأسماء المتمكنة فقط ، وهذه لفتة لطيفة وتوظيف دقيق للتمكن قد أخرج كل لفظ يخالف القيود الإعرابية المذكورة .

أما أقوال النحاة فقد تفاوتت في التعبير عن قصدية (التمكن) في الأسماء المعربة ، إلا أن الغرض المرجو في نصوصهم كان محققاً وواضحاً ، إذ كانت النصوص جميعها تذهب إلى توظيف (التمكن) في الاسم ومعرفة ماهية الارتباط بينهما بعد الاقتران كمصطلح واحد ، ومن ذلك ما ذكره السيرافي إذ قال : ((إن سأل سائل فقال : ما الأسماء المتمكنة ؟ قيل له : كل اسم مستحق للإعراب فهو متمكن))[13].

فارتبط مدلول الأسماء المتمكنة بقضية الإعراب ، فحتى يكون الاسم متمكناً لابد من استحقاق الإعراب ، وكان رأي ابن الخباز (ت639هـ) قد اتخذ المنحى نفسه مع تغاير المضمون ، إذ

قال : ((وسمى النحويون به الاسم المعرب ، لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، فما كان منها معرباً فهو باق على أصله ، وذلك هو المتمكن))[14].

وعلى الرغم من التقارب الحاصل بين النصين السابقين ، إلا أنّ النص الثاني أفصح بقضية ربط الاسم المتمكن فيها بالأصل ، فما كان متمكناً كان باقيا على أصله من الإعراب ، وفي هذا الكلام دلالة عميقة ، ورؤية مركزة يُكتشف من خلالهما فاعلية (التمكن) مع الأصول النحوية والارتباط معها ولاسيما قضية الأصل .

فيما جاء قول أبي علي الفارسي (ت377هـ) ليعبر عن الأسماء المتمكنة ، بمسلك آخر ، يفترق تماماً عن الكلام السابق المرتبط بالأصل ، وإنما أخذ جانبين للتعبير عنها ، فقد قال موضحاً : ((والأسماء المتمكنة ما لم تشابه الحروف ولم تتضمن معناه))[15]، ووفق هذا الرأي جاء قول أبي البركات الأنباري (ت577هـ) ليكون مطابقاً له في المضمون نفسه [16].

فمن أجل تحقيق الأسماء المتمكنة غايتها ، ويدنو من المتلقين مفهومها ، كان لابدّ ألا يتحدد وجه الشبه بينها وبين الحروف ، وألا تتضمن معانيها ، فإن تحقق الشرطين في الأسماء المتمكنة مدعاة إلى بلوغ المرام ، وتحقق القصدية في التعبير عن المطلوب .

ولا زال التنوع في التعبير عن الأسماء المتمكنة مستمراً ، فقد قال ابن يعيش (ت643هـ) في هذا المجال : ((وقولنا : اسم متمكن ، أي : راسخ القدم في الاسمية))[17].

فالتثبت والرسوخ في الاسمية شرط ملازم للأسماء المتمكنة من أجل تحقيق هذه الدلالة .

وكي نصل إلى الملامح التي أردنا الوصول إليها كان لابدّ من الوقوف على معنى (التمكن) المرتبط مع لفظة (الأسماء) ، وبعد الفحص وصلت إلى قول لطيف يُعد انطلاقاً وبياناً يوصل الساعي إلى المبتغى ، والحائر إلى المطلوب ، وقد كان متمثلاً عند أحد المحدثين ، وهو يقول: ((وقد سمي المعرب متمكناً لتمكن آخره من تحمل الحركات والتنوين دون تأثر))[18].

فتسمية (التمكن) بهذا الوصف كان موافقاً ومطابقاً استطاع إظهار العلاقة بين الدال والمدلول؛ لأنّ نقص التمكن يعني نقص تحمل الحركات والتنوين ، وهذا يغيّر منحى الاتجاه نحو تسمية أخرى ، لذلك وصف بهذا الوصف ليأخذ مفهوماً دقيقاً دون الالتباس مع الاتجاهات الأخرى التي تشترك معها في عدد من القيود ، والأحوال .

وهذه الأوصاف التي تمّ سردها في مدارج البحث وإن اختلفت الرؤى في التعبير ، إلا أن الغاية كانت محققة ، وقد عُددت هذه الآراء كأنها حدود رسمت لمفهوم (التمكن) مجالات التوظيف

عند النحاة ، فالعقل الثاقب ، والتطور الملحوظ في أفكار النحاة أوجبا عليهم تحديد المطلقات وتقييدها ؛ لأنّ المطلق كلما تحدد وتقيد أصبح من الفهم قريباً ، ومن بؤر الاحتمال بعيداً ، وكل ذلك يحقق غاية يسعى إليها النحاة من أجل تقديم الظواهر النحوية للمتلقي دون ذهاب فكره إلى التشتت والاقتراب من الاحتمال مما يسهم في إضاعة الوقت ، والجهد لفهم قضية وإن كانت محدودة المعالم، ويتصف بالسهولة ، فمن أجل ذلك كله كان توظيف (التمكن) أمرا لابدّ منه كي تتحقق مطالب التيسير وبلوغ تلك المقاصد .

إتماماً للفائدة ، واحتواءً لأطراف المسألة كان لابدّ من الوقوف على أمر مهم ، يكمن في البحث عن خضوع (الاسم المتمكن) إلى تقسيم آخر ، يحقق غاية مهمة لا تقل أهمية عمّا بدأنا به في المتقدم من الكلام ، كي نصل من خلال ذلك إلى العلاقة بين القضيتين .

فمن القضايا التي أُثيرت لدى النحاة هي قضية (الشبه) ، إذ ذهب عدد من النحاة إلى أن (الأسماء المتمكنة) تقوم ماهيتها على عدم التشابه مع الحرف ؛ لأنّ التشابه يجعل تغيّر الدلالة أمرا محتوما ويجعلها تنزل من مستوى التمكن ، والقضية التي نرتأي الولوج فيها ومعالجتها بتوظيف (التمكن) هي كذلك تقوم على التشابه إلا أن الشبه فيها يختلف عمّا ذكر ، إذ هو (شبه الفعل) ؛ لأن (الاسم المتمكن) إذ أوجد الشبه بينه وبين الفعل تترتب عليه أحكام وقيود أخرى ، فمن أجل إيضاح هذا التوصيف ذكر النحاة أن الاسم المتمكن إذا أشبه الفعل سمي (متمكناً غير أمكن) ، وهو ما يوصف عند النحاة (بغير المنصرف) ، أما إذا فقد الشبه بالفعل كان (متمكناً أمكناً) وهو المعروف بـ (التصرف) .

إنّ قوة الأمكنية في الاسم المنصرف هي التي أجرت عليها معالم الحركات بتمامها فضلاً عن التنوين ، بخلاف المتمكن غير الأمكن ، الذي نقصت فيه الأمكنية ، نتيجة لنقص الكسرة والتنوين .

وللإحاطة بالمسألة وقفت على عبارة تُعدّ جامعة لأطرافها ، وهي للدكتور محمد سمير اللبدي قال: ((متمكن أمكن : هو الاسم المنصرف الذي يقبل الحركات المختلفة كلها مع التنوين مثل : شجرة ... وقد وصف بذلك لأنه بقبوله الحركات كلها منونة قد بلغ الغاية في التمكن . متمكن غير أمكن : هو الاسم الممنوع من الصرف وقد وصف بذلك لأنه يقبل الحركات ويتأثر بالعوامل فهو لذلك معرب متمكن ولأنه لا ينون لوجود علة منعه من ذلك فإنه غير أمكن))[20].

عماد المسألة قائم على التفاضل في التمكن ، فالمتمكن الأمكن هو المتقبل للحركات فضلاً عن التنوين ، أما إذا لم يستوف الاسم المتمكن الحركات جميعها وخلا من التنوين فقد انتقلت حالة

القوة في الأمكنية إلى ضعف فيه ، فبناءً على ذلك إن خيوط التقارب قريبة بين الاسمين استطاع النحاة التمييز والتفريق بينهما عن طريق التفاضل في الأمكنية ، مثلما فعلوامن قبل عندما وضعوا (التمكن) معياراً للبحث عن التفريق بين القسمين لا يمكن فك مدارك التشاكل بينهما إلا عن طريق هذا المميز، فبهذا كان التوظيف رائعاً حقق ما يصبو إليه النحاة في وصف الدقائق النحوية العميقة .

2- تمكن الأسماء مانعٌ لجزمها :

إن ترتيب الكلمات في الجملة واتساقها على وجه دقيق ، لم يكن مجرد أمر عابر لا يستدعي الوقوف عنده ، والولوج في مكامنه ، بل يحتاج إلى تبيين نصل من خلاله إلى مجيء هذا النسق وفق هذا المنوال .

وبعد الركون إلى الأقوال والتأمل فيها تبين أن كل ذلك الأمر مرجعه إلى قضية الإعراب والبناء ، فإذا تغيرّت أواخر الكلمات بتغيّر العوامل التي تدخل عليها ، كان أثر هذا التغيّر يسمى ((إعراباً)) ، أما إذا لم تتغير أواخرها كان ذلك يسمى (بناءً) .

وما يهمنا من القسمين (الإعراب) ، وبصريح العبارة يعرفه ابن الناظم (ت686هـ) بأنه : ((أثر ظاهر ، أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب))[21].

لم يترك الحبل في هذه القضية على غاربه ، بل سعى النحويون إلى وضع أنواع للإعراب تميّز وتفرق بها الكلمات والتراكيب ، لذلك كانت أنواع الإعراب أربعة حددها النحويون بالرفع والنصب والجر والجزم[22].

ثم خصّصوا لكل قسم من أقسام الكلام ما يستحق من هذه العلامات ، فكان حظ الاسم من هذه الأنواع : الرفع والنصب والجر ، أما الفعل فقد استحق الرفع والنصب والجزم[23].

فما اشترك فيها القسمان الرفع والنصب ، أما الاختلاف فقد كان في الجر والجزم ، إذ صار الجر للاسم ، بينما كان الجزم من استحقاق الفعل ، وهذا الأمر أصبح من قبيل التلازم بينهما ، ولا يمكن زحف أحدهما على الآخر ، ما نريد الوقوف عنده ، والدخول إلى تفاصيله ، لِمَ لَمْ يدخل الجزم على الأسماء ؟ فقد شغل هذا الأمر بال كثير من النحويين ، وفسّر على وجوه عدة ، وكان من بين هؤلاء سيبويه ، إذ استطاع أن يوظف (التمكن) وجعله علاجاً لبيان هذه القضية ، فقد قال : ((وليس في الأسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة))[24].

فأبعد الجزم عن الأسماء لتمكن الأسماء بقبول الحركة والتنوين ، فإذا حل الجزم كان ذهاب الحركة والتنوين في الاسم أمرا لا مناص منه ، لذلك امتنع ذلك ، وهذا ما أكده الرماني (ت384هـ) عندما وقف عند كلام سيبويه وفسره قائلاً : ((ولا جزم في الأسماء لتمكنها وإلحاق التنوين ، فتمكنها يمنع من الجزم ؛ لأنه يكون به معرّضاً للبناء عند التقاء الساكنين . وتمكنه يوجب له الإعراب . وأما التنوين فيمنع من الجزم من جهة أنّه لو لحق الجزم لأبطل التنوين الذي هو علامة التمكن ، أو أبطل ما يقوم مقام التنوين من حركة حرف الإعراب لالتقاء الساكنين بدلاً من علامة الإعراب ، أو إذهاب السكون من التنوين مع إيجاب السكون للجزم . فيصير العامل بمنزلة ما قد عمل شيئين في كل منون . وذلك فاسد))[25].

وإليه كان متابعاً ابن يعيش وموافقاً في إيراد التفسير بشأن المسألة التي كان (التمكن) قواماً فيها ، ورائدا في توجيهها ، فقد ذكر أن الأسماء لم تجزم لتمكنها ، ولزوم الحركة والتنوين لها ، فإن تحقق الجزم فيها ، أبطل الجزم الحركة ، وبزوال الحركة يتحقق زوال التنوين ؛ لأن التنوين تابع للحركة ، ولو زالا اختلت الكلمة بذهاب شيئين : أحدهما : الحركة ، وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها ، والآخر : التنوين ، الذي هو دليل كونه منصرفاً[26].

فتحقق (التمكن) في الأسماء أعطى قوة الإرادة لها لتحْجبَ ولوج الجزم فيها ؛ لأن تمكن الجزم في الأسماء مدعاة إلى بُعد الحركة والتنوين منها ، مما يفسح مجالاً لعدم التفريق والتمييز بين الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، فجاء هذا التوظيف للتمكن ليكون حلاً مناسباً ومعالجاً لقضية التفريق ؛ لأنّ عدم التفريق يوقع اللبس والغموض ، لذلك كانت المساعي من طرف النحويين متسابقة لتحقيق هذه الغاية المفيدة . ووصولاً إلى إيراد المعنى .

3- أثر التمكن في استغناء الأسماء الخفيفة عن الأفعال الثقيلة في التراكيب :

يرتبط المستوى النحوي بعدد من الظواهر اللغوية التي تتجسد فيه تجسداً واضحاً مما ترتب عليه على وفق ذلك أحكام تختلف عمّا كان عليه ، ومن بين أبرز تلك المؤثرات قضية (الخفة والثقل) .

والمسألة التي نودّ الشروع فيها ترتكز على (الخفة والثقل) إلا أنهما يختلفان عما ذُهب إلى تفسيرهما في المجال النحوي ؛ لأنهما وفق هذا المجال يدلان على ما نريد الحديث عنه ، فالثقل في مجالهم يحمل دواعيَ كثيرة ، ومقاصد عديدة ، منها ثقل الحركة في حروف العلة ، واجتماع الأمثال من الحروف ، والتقاء الساكنين ، أما التخفيف فينحصر مجاله في الحذف أو الإبدال أو التسهيل ، وإليه يُلجأ كلما حصل ثقل في اللفظ أو التركيب[27]، والتخفيف يرتبط في

علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي ، الذي يوصل المتكلم عن طريقه ما يدور في ذهنه مع أقل جهد عضلي مبذول[28].

إنّ ما نريد الحديث عته في مجال الخفة والثقل لا يقوم على هذه الدواعي التي أشرنا إليها ، وإنما يقترب من قسمي الكلام وهما (الأسماء والأفعال) وكيفية توظيف (التمكن) فيهما ، فقد تقوت الأسماء وحصلت على الخفة نتيجة تمكنها ، بينما حصلت الأفعال على الثقل عندما اتصفت بقلة التمكن .

وكان سيبويه في مقدمة النحويين الذين غاصوا في أعماق هذه القضية لبيان أسرارها ، وتفكيك غوامضها ، لذلك قال مبيناً : ((وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء وهي الأولى ، وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لابدّ له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل ، تقول : الله ربنا ، وعبد الله أخونا))[29].

استعمل سيبويه مقياس التفاضل في (التمكن) ، فقد أصبحت الأسماء أشد تمكناً من الأفعال عندما وصفت بالخفة ؛ لأنّ الأسماء في التراكيب النحوية قد تستغني عن الأفعال ، بينما الأفعال لا تحقق ذلك ، فشدة التمكن هي المعيار الأقوم لبناء هذه القضية .

ووقف عند هذه المسألة الزجاجي (ت337هـ) عندما كشف عن بيان المعنى ، وفسّر جزئيات الكلام ، وذكر أن وجه ثقل الفعل وخفة الاسم ، أن الاسم إذا ورد دل على مسمى تحته ، نحو رجل وفرس ، ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذكر لم يكن بدّ من الفكر في فاعله ، لأنه لا ينفك منه ، ويستحيل وجوده من غير فاعل[30].

إنّ توظيف التمكن قد بين القاعدة ، وألبس الأسماء لباس الخفة مما أعطى لها حرية التصرف في التركيب دون الاعتماد على عناصر أخرى مما جعلها بهذه الخاصية تمتلك براعة التعبير بمفردها مستغنية عن الأفعال في درج الكلام ، وهذا كله دليل على حسن الاختيار للأوصاف ، ودقة الرؤية للنصوص وتحليلها وتخريجها بمنظور المنطق العقلي الرائع ، حتى تتحقق أهداف الوصول إلى الدقائق اللطيفة التي تتميز بها اللغة العربية ، ومن بينها المستوى النحوي .

ومن المسائل التي جاءت مرتبطة بالخفة عن طريق التفاضل في التمكن بين النكرة والمعرفة ، فالنكرة اتصفت بالخفة نتيجة التمكن الشديد الحاصل عليها ، ولأهمية المسألة ولطافة نتائجها كانت في طلائع اهتمام النحويين ، وفي مقدمتهم سيبويه عندما بادر للكشف عن معالم هذا

التوظيف بقوله : ((واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكناً ؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة))[31].

فعند الترتيب بينهما ،يظهر التفاضل أن النكرة أشد تمكناً من المعرفة ؛ لأنها الأول في الوضع ثم تتداخل عليها مقيدات المعرفة حتى تظهر معرفة ، فضلاً عن انصراف النكرة في معظم الكلام مما أعطت تلك المدخلات عليها لتشغل حيزاً أكثر من المعرفة في مجالات استعمالات الكلام .

أما السيرافي فقد نظر إلى القضية بمنظور أكثر تفصيلا ، إذ قال : ((أن النكرة أخف من المعرفة ، وهي أشد تمكناً منها ؛ لأنها لخفتها تحتمل ما لا تحتمله المعرفة ، واحتمالها ما لا تحتمله المعرفة أنها تحتمل التنوين في الموضع الذي توجد الأسماء المعارف فيه غير منصرفة ، نحو ((احمد)) و ((طلحة)) و ((عمر)) و ((إبراهيم)) إذا نكرت انصرفت ، فاحتملت حين خفت بتنكيرها ما لا تحتمله حين عرفت . وتمكن الشيء المتمكن هو وجوده متصرفاً في أكثر من ثلاث حركات وتنوين ، فالذي يتصرف في ثلاث حركات وتنوين أشد تمكناً ؛ لأنه أكثر تصرفاً))[32].

فالجرأة التي حصلت عليها النكرة من التمكن قد وضعتها في وضع متصرف منه أكثر من المعرفة لتحملها ما لا تحتمله المعرفة ، وهذه الميزة هي ظهور التنوين عليها ؛ لأن المعارف مع تمكنها إلا أن هذا التمكن ليس على وجه الإطلاق فيها فهناك مواضع يختل فيها هذا الشرط وتتحول من موضع إلى موضع أخر نتيجة ذلك وأمثلة ذلك تظهر في الأسماء مثل ((احمد)) و((طلحة)) و((عمر)) و((إبراهيم)) ، فهذه الأسماء متمكنة إلا أن تمكنها ناقص لذهاب التنوين منها، مما جعلت هذه الحالة أن تحرز النكرات مرتبة أعلى في التمكن ؛ لأنها تحتمل ما لا تحتملها المعارف ، فاللفظ الذي يتصرف في حركتين مقابل اللفظ الذي يتصرف بثلاث حركات فضلاً عن التنوين يكون مجال التمكن فيه أكثر وأشد .

فيما ذهب أبو علي الفارسي إلى اختزال الفكرة بعبارتين مختصرتين من خلالهما تظهر تفسيراً واضحاً وبيناً لما وصفت بهما النكرة من شدة التمكن ، فقد قال : ((يعني أبعد لها من أن لا تتصرف ومن أن لا تشبه الفعل))[33].

فالنص يُظهر أمراً مهماً يكمن في تحديد أطراف اللفظ الذي يتسم بشدة التمكن عن بطريقتين محددتين تظهر الأولى في عدم انصرافها ، والآخرى في عدم شبه الفعل .

فإذا كان عدم التصرف وعدم شبه الفعل مظهرين من مظاهر وضع ملامح شدة التمكن في اللفظ فإن الأمر ليس كذلك عند ابن يعيش ؛ لأنه نظر إلى القضية من جانب الأصل والفرع ، وذكر أن النكرة أصل والمعرفة فرع ، لذلك كانت النكرة أشد إظهاراً على ساحة التمكن[34].

إنّ تعدد الرؤى لا يعني الابتعاد عن إيصال المفهوم ، بل يعني بلوغ الغاية بسبل مختلفة ، وصولاً إلى تفكيك الرموز ، ورفع الغموض ، لإحراز السرعة في فهم فلسفة (شدة التمكن) ، التي تم إدراكها عن طريق لحاظ الدقة في جزئياتها ، وهذا الأمر يُعد تقدماً في تطور الفكر النحوي ، الذي من خلاله وصل النحويون إلى التمييز والتفريق بين النكرة والمعرفة من خلال إبراز ملامح أحد الطرفين والذي تمثل في التفاضل في (التمكن) .

4- (أي) :-

بعد خضوع النحو العربي إلى الاستقراء ، وحصر القواعد فيه ، تبين للنحويين أن عدداً من الألفاظ قد تتجه باتجاه الإعراب فوضعوها ضمن الأسماء المعربة ، وقسم آخر اتجه نحو البناء فوضعوها مع الأسماء المبنية ، و بعد النظر والتأمل في النصوص اتضح أن قسماً من الألفاظ تميزت بالاختصاص في بابها ، ولم تكن لها حالة تجبرها على الخروج من السرب الذي وضعت فيه ، بينما ألفاظ أخرى تميزت بتعدد الوظيفة في مستوى الأداء الكلامي من خلال الاقتران مع لفظ آخر يضاف إليها مما يترتب عليه حكماً يختلف باختلاف تغيّر المضافات ، وكان من بين تلك الألفاظ التي خصت بهذه الميزة (أي) .

فمن الأقوال التي جاءت بالمناداة في تمكنية (أي) قول ابن الوراق فقد قال : ((فأما (أي) فهي معربة في جميع الوجوه ... وإنما استحقت الإعراب ؛ لأنها متضمنة للإضافة وهي مع هذا متمكنة مستعملة في موضع الرفع والنصب والجر فلتمكنها في الإخبار عنها وتضمنها للإضافة استحقت الإعراب ، لأن الإضافة تقوم مقام التنوين وما تلحقه على هذا السبيل الإضافة فلابدّ من يكون معرباً))[36].

فـ (أي) عندما أصبحت مهيأة لتضمن الإضافة وقبولها ، لم يكن بدّ من أن تستحق الإعراب وتحتمل علاماته من الرفع والنصب والجر ، مما ساقتها كل تلك المترتبات إلى ميدان (التمكن) فأصبحت من الأسماء المتمكنة .

وإيراد ذلك كان وارداً عند ابن مالك فقد فرش تفاصيل المسألة بدقائقها التي فيها من الإشارة إلى مراحل تكون (التمكن) في (أي) ، والوقوف على كيفياتها الناتجة إلى ذلك ، موضحاً ذلك بقوله : ((والإشارة بقولنا : ((بلا معارض)) إلى نحو ((أي)) فإنها في جميع أحوالها

تناسب الحروف ، إلا أنّ هذه المناسبة تعارضها مخالفة ((أي)) لسائر الموصولات ولأدوات الاستفهام والشرط فإضافتها وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة ، وبمعنى كل إن أضيفت إلى نكرة ، فعارضت مناسبة أي للمعرب مناسبتها للحرف ، فغلبت مناسبة المعرب ؛ لأنها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة ، وليثبت بذلك مزية لما له جابر على ما لا جابر له ؛ ولأن إلغاء شبه الحرف في أي لما فيها من شبه التمكن ، كإلغاء عجمة لجام ونحوه لما فيه من شبه الاسم العربي بقبول الألف واللام والإضافة . وقولنا : ((والسلامة منها تمكن)) أي سلامة الاسم من مناسبة الحرف المؤثرة تمكن ، أي تثبت في مقام الأصالة))[37].

دلالة النص واضحة السير باتجاه التدرج الحاصل في إعراب (أي) ، فالناظر إليها يقع في وهم بنائها كما يقع الناظر إلى السراب في ظن الحقيقة ، والسبب في ذلك ؛ أنها في جميع أحوالها تضارع الحروف وتناسبها ، وكل هذا يعطيها القوة المطلقة لتحمّل البناء ؛ لأن حصول البناء مرتبط بالتشابه مع الحروف.

غير أن هذه المناسبة للحروف لا يكتب لها النجاح والصمود أما تيار الإعراب الجارف ، بل يخترقها مناسبة الإعراب لتنقلها من مضمار البناء إلى ميدان الإعراب حتى تكون متحملة للحركات مثل الرفع والنصب والجر ، مما يؤهلها للصدارة باتجاه (التمكن) ، فيكون شبه الحرف ملغياً بتمامه ، وإذا حصل هذا التخلص من النسبة المؤثر في عدم التمكن ، أصبح الاسم حراً مطلقاً لاستقبال الحركات ، مما يعطيها التثبت في مقام الأصالة .

وفي هذا أيضاً إشارة صريحة إلى أن الجمود في الألفاظ ليس بالمطرد ضمن الباب الواحد ، بل الألفاظ تتبدل من حالة إلى حالة أخرى حتى تختلف عن بقية أقرانها ، والانسلاخ من المزايا التي ترتبت عليها والانطلاق إلى رحب أوسع لتحمل أحكاما أخرى وفق مقتضى القاعدة والسياق ، وكل ذلك تصور واضح لحصول (التمكن) في (أي) .

4- إعراب (غير) المتمكن إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) :

تخضع مجموعة من الألفاظ النحوية إلى قانون التقسيم ، المفروض عليها وفق معيار التعدد الوظيفي لمعنى الألفاظ ، من أجل تحقيق الوصول إلى المفهوم دون الوقوع ضمن حقل الاحتمالات التي تشتت على المتلقي فهم تلك المفاهيم .

ومن تلك الألفاظ التي سارت على هذا المنوال (غير) ، فقد أفرز تحليل القواعد النحوية وعلى المستويين اللفظي والتركيبي إلى جعل هذا اللفظ من الألفاظ الملازمة للإضافة والتي تنقسم على

قسمين : أحدهما : أن تكون صفة للنكرة ، وهذا هو الأصل ، أو صفة لمعرفة قريبة منها ، والثاني : أن تكون استثناءً ، فتعرب بإعراب الاسم التالي لـ (إلا) في الكلام[38].

وسيبويه من المتقدمين الذين ذهبوا إلى وضع أساس يوضح إجراء (غير) مجرى (إلا) ، الذي يُعد منطلقاً لتحديد ملامحها ، وكشف أغوارها ، فقد قال : ((وكل موضع جاز فيه الاستثناء ب(إلا)جاز بـ (غير) ، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا، لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلا))[39].

وإليه كان متابعاً المبرد عندما قال : ((كل موضع جاز أن تستثني فيه بـ (إلا) جاز الاستثناء فيه بغير))[40].

فمعنى النصين يذهب بإجراء (غير) مجرى (إلا) ، وجل المواضع التي يجوز فيها الاستثناء بـ (إلا) ، جواز الاستثناء بها بـ (غير) ، وذلك بالاحتكام إلى المعنى المتقارب بين اللفظين ، مما يسمح بوقوع (غير) موقع (إلا) .

التداخل المعنوي كان غير موجود ضمن مسارات هذه القضية ؛ لأن الأصل في (غير) أن تستثنى بها الصفة ، والأصل في (إلا) أن يستثنى بها الاسم، إلا أنّ هذا الحدث المتبدل قد وقع بينهما عن طريق (التوسع) مثلما ذهب إلى ذلك الباقولي (ت543هـ)[41]، أو التبدل عن طريق (التقارض) ، مثلما عبّر عن ذلك ابن يعيش[42]

ولبيان جزئيات هذا التبدل ، قال جمال الدين البلخي (ت800هـ) : ((وذلك لأنّ (غيراً) لما وقعت موقع (إلا) ، و (إلا) حرف لا إعراب له ، وغير اسم ، وجب أن يكون لها إعراب، فجعل إعرابها الإعراب الذي يكون على الاسم الواقع بعد (إلا)))[43].

ومع كل ما حصل بين اللفظين من تواصل معنوي ، إلا أنّ كل لفظ بقى محافظاً على ميزته التي وضعت له ، فلم يكن بالإمكان إلباس (غير) حالات (إلا) ؛ لأن (إلا) حرف و (غير) اسم ، والاسم يستحق الإعراب ، لذلك لم يبق من البدِّ شيء إلا بالانتقال إلى ما بعد (إلا) لتأخذ الحالات الإعرابية المترتبة عليه ، وهي : الرفع والنصب والجر .

ولبيان سبب هذا الإعراب ، قال العكبري (ت616هـ) : ((وإنما أعربت (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) ؛ لأنها اسم تلزمه الإضافة فمن حيث كانت اسماً يجب أن تعرب ومن حيث أضيفت يجب أن يكون إعرابها إعراب الاسم المستثنى ؛ لأنها اسم في حيز المستثنى))[44].

فما نريد الوصول إليه بعد هذه الأقوال المندرجة في بيان تفاصيل المراحل التي من خلالها وصلت (غير) إلى استحقاق حالة الإعراب ، أنّ هذا الاسم يُعد من الأسماء المتمكنة نتيجة الحركات الثلاث الرفع والنصب والجر .

لذلك اشتهرت (غير) عند النحويين بهذا الوصف مثلما وجدنا ذلك واضحاً عند ابن يعيش ، وهو يقول : ((لأن ((غيراً)) اسم متمكن ، تعمل فيه العوامل))[45].

وإلى التوصيف نفسه ، ذهب صاحب حماه (ت732هـ) فقد قال : ((وغير اسم متمكن يُعرب إعراب المستثنى بإلا))[46].

إنّ (غير) كانت مهيأة على أتم وجه لإحراز الإعراب ؛ لأنها كانت من الألفاظ التي اتسمت بالأسمية ، لذلك لم تكن بوادر التمكن لم تكن بعيدة المنال منها ، وخفية الإعلان عن اقتحامها فمن أجل ذلك أصبحت في مراتب الأسماء المتمكنة ، وهذا الأمر لم يكن أمراً هيناً يمرُ عليه مروراً دون وقفة أو تأمل فيه ، بل كان للنحويين عند جعلها متمكنة غاية أسمى ، ومقصد يراد الوصول اليه ، وهو التفريق بينها وبين (سوى وسواء) .

وجاء هذا البيان واضحاً في قول أبي البركات الأنباري ، عندما بنى كلامه على افتراض ليصل من خلاله إلى إيضاح المقصد ، وهو يذكر تفصيل ذلك عن طريق سائل إذا سأل عن إعراب (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) دون (سوى وسواء) ؛ لأنهما بُعدان من الألفاظ الملازمة للنصب ، مما جعل هذا التلازم عدم جعلهما إلا ظرفين ، مما استدعى ذلك عدم نقل الإعراب إليهما ، مثلما جاز ذلك في (غير) ، لأننا لو افترضنا التحرك بالرفع والنصب والجر لأدى ذلك إلى جعلهما متمكنين ، وهذا مما لا يمكن تحقيقه ، فلذلك لم يجز أن يعربا إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)[47].

وهذه اللفتة الجميلة الرائعة تحقق إثلاج الصدور ، وإبعاد الفتور عن النفوس ، وجعلها قادرة الوصول إلى الغايات المنشودة التي تجلت معالمها ، واستظهر بريقها عن طريق توظيف (التمكن) توظيفاً اتسم بدقة متناهية يعطي نتائجها بالتفريق بين (غير) وبين ما تعتورها من الألفاظ ، من أجل السرعة في الوصول إلى المدارك دون الولوج في مهالك التشعبات التي تجعل المسائل في غاية الإشكال ، فمن أجل تحقيق كل ذلك جاء هذا الغرض من النحويين عن طريق البحث في البنى العميقة للنصوص وإخراج أسرارها ، لتحقيق غاية اختصار الجهد ، وغاية إدراك التيسر .

6- الظروف المتمكنة :

إنّ من طرق الوصول إلى تدارك القضايا وفهمها فهماً عميقاً ، هي جعلها وفق تقسيمات ينضوي كل متشابه مع قرينه في مضمار واحد ، وكلما أشتد الأمر على عدم تحقق الغاية عُدي إلى تضييق آخر حتى الوصول إلى حال ليستقر فيه الفكر وتحدد المتشعبات .

ومن الموضوعات التي تمثلت فيها صور تلك التقاسيم (الظروف) ، فقد سعى النحويون إلى تقسيمها على وجه الإجمال إلى ظروف زمانية ومكانية ، وهذا التقسيم على الرغم من تحقيقه غاية من غايات الوصول إلى الفهم إلا أن كل قسم بسبب التداخل احتاج إلى تفريق آخر للفصل بينهما ، لذلك كان (التمكن) هو أحد الطرق الملتجأ إليها عند تقسيم الظروف ؛ لأنّ تداخل الأنواع يستدعي التقسيم ، وبناء على ذلك الاعتبار أصبحت الظروف في أحد تقاسيمها تسمى (الظروف المتمكنة) وهذا التمكن قد أشغل مساحة القسمين الزمانية والمكانية ، ولبناء تصور واضح عن كيفية توظيف التمكن ، ارتأينا أولاً أن نبدأ بالظروف الزمانية ثم بالظروف المكانية .

ومن النصوص التي جاءت إيضاحاً للتمكن في الظروف الزمانية ، نص ابن يعيش إذ قال : ((كل متمكن من الظروف من أسماء السنين ، والشهور ، والأيام ، والليالي ، مما يتعاقب عليه الألف واللام ، والإضافة من نحو : سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسماً غير ظرف ، فترفعه وتجره ، ولا تقدر معه (في) نحو : ((اليوم طيب)) ، و((السنة مباركة))، و((أعجبني اليوم)) ، و((عجبت من يومك)) فتجربها مجرى الأسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف ، فتقول : ((صمت اليوم)) و((قدمت السنة)) فهذا مقدر بـ ((في)) والتقدير : ((صمت في اليوم)) و((قدمت في السنة)) ، فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسماً وظرفاً))[48].

أمّا النص الثاني فقد كان لابن فلاح اليمني (ت680هـ) ، فقد جاء مبيناً كيفية توظيف التمكن في الظروف الزمانية ، قائلاً : ((فيما يجوز نقله عن الظرفية ، وهو المتمكن من أسماء الزمان كاليوم والليلة والشهر والسنة والحين ، وهذا تتعاقب عليه الألف واللام والإضافة ، وينقل من الظرفية فيرفع ويجر ، ولا يقدر بـ (في) إذا نقل ، كقولك : يوم الجمعة طيب ، واليوم طيب ، والسنة مباركة ، وعجبت من يومك))[49].

فدلالة النصين لا تختلف من حيث المضمون للتعبير عن الخروج من الحاصل من سور الظروف المقيّدة إلى التضمين لمعاني الأسماء فضلاً عن الظروف، وهذا ما يطلق عليه بالتمكن ، فبعد أن كانت تلك الظروف تدور حول النصب ، أصبحت لها القابلية في التحرك نحو الرفع والجر ، مما ترتب عليها تقدير الإضافة ودخول الألف واللام ، ثم لحقها ضابط آخر وهو

عدم تقدير (في) فيها ، من أجل الوصول إلى المطلوب ، والمتمثل في تدارك الألفاظ وإحراز المعاني .

وإذا كان ظهور التمكن على وجه التمام والوضوح في الظروف الزمانية ، فإنها كذلك في الظروف المكانية ، فقد كان لها التوظيف نفسه ، من حيث الانتقال من حالة الظرفية إلى حالتي الظرفية والاسمية ، محتملة حالات الرفع والجر ، وكذلك النصب على غير معنى الظرف ، وهذا هو التمكن فيه ، إذ يكون بمنزلة (زيد) و (عمر) ، نحو : طاب مكانُك ، واتسع موضعُك[50].

فالتمكن لم يكن بمنأى عن الظروف ، بل كان شديد الاتصال ، بعيد الانفكاك ، عن القسمين الزمانية والمكانية ، مما جعلهما خارجين عن الحصر ضمن حدود الظروف ، بل أعطى لهما حرية الخروج عن تلك الحدود وتحقيق غاية التفريق بينها وبين ما يكون التلازم فيه للظرفية أمراً لا يمكن العزوف عنه ، وهذا الهدف كان ضمن المساعي التي أراد النحويون تحقيقها والوصول إليها .

7- الاتساع في الظروف المتمكنة :

حُظي النحو العربي بالقيام على العديد من الظواهر النحوية التي تساعد على إظهار ما تختفي فيه من أسرار ودقائق في غاية الروعة والجمال ، ولا يمكن الوصول إليها ، والتجمل بتلك المزايا إلى عن طريق اللجوء إلى تلك الظواهر ، والوقوف على آثارها ، وكانت في مقدمتها ظاهرة (الاتساع) .

وإذا أردنا الحديث عن الاتساع فليس هو بالمخفي عن الدارسين والباحثين في ميدان الدراسات اللغوية والنحوية ، لما لها من أهمية كبيرة ، ودور بارز في حلِّ كثير من القضايا التي أشكلت على النحويين ، ومن أجل ذلك كان في مرمى كثير من الدراسات التي حظيت بها ، وكان لزاماً علينا قبل الدخول في مناقشة أبعاد المسألة، وبما تمليه علينا معايير المنهجية أن نقف عند مفهوم (الاتساع) لنرى قصديته ، وكان من أهم النصوص التي وقفت عليها وهي تبين مفهومه ، نص للباحث مشتاق عباس قال فيه : ((الاتساع : من الأبواب الثرّة التي أغنت اللغات وبخاصة العربية ، وذلك بواسطة (التجوز) والتسامح في كثير من التراكيب والدلالات وبناء الألفاظ ، لتوسيع رقعة اللغة كماً ونوعاً))[51].

فبعد هذا الكشف عن قصدية الاتساع بعدِّه عمدة الإبداع اللغوي ، ووسيلته مما يجعل المتكلم يتكئ عليه في خلق صياغة متجددة للغة ، تناسب ما يعرض له من أغراض ، ويتلون بتلون غاياته ومراميه[52].

وبعد كل ذلك نسعى لبيان ما له من أثر في الظروف المتمكنة ، وما يحققه من فائدة عظيمة لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الاتساع فيها .

فكما بينا مفهوم الاتساع وفق مقتضى المنهجية كان لزاماً علينا أن نبني تصوراً عن جزئية تُعد هي المحور الذي ترتكز عليه المسألة ، وهي تقدير الحرف (في) في الظروف ولبيان سبب هذا التقدير فقد أجابنا ابن يعيش عن سبب ذلك وذكر أن الظرف معنى زائد على الاسم ، فعلم أن ثم حرفاً أفاده ، وليس ثم حرف هذا معناه سوى (في) فلذلك قيل : أنها مقدرة مرادة[53].

ولبيان أثر الاتساع في الظروف المتمكنة ، فقد كان نصّ المبرد في الصدارة، وهو يقول : ((واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول : يوم الجمعة قمته ، في موضع قمت فيه ، والفرسخ سيرته ، ومكانكم جلسته ، وإنما هذا اتساعٍ))[54].

ثم جاء النص الثاني وهو لابن يعيش ليعزز ما ذُكر من بيان دور الاتساع في الظروف المتمكنة ، فقد قال : ((ولا يكون هذا الاتساع إلا في الظروف المتمكنة، وهي ما جاز رفعها ، نحو : اليوم ، والليلة ، ونحوهما من الأزمنة ، وقدام وشبهها من الأمكنة))[55].

فالموجه في النصين قائم بكل وضوح وصراحة على اشتمال الظروف ذات التمكن بالاتساع ، والخروج عن دائرة الظرفية نحو المفعولية من أجل فائدة لا يمكن فهمها فهماً دقيقاً إلا بالوقوف على ممهداتها لتكون سلماً يرتقى من خلاله الغاية التي طالما حرص النحويون على عرضها وتبينها ، لذلك فمفاد هذه المسألة مرتبط بالحرف (في) ومدى ظهوره في أعماق الظروف ، ولإيضاح هذه الخريطة ، فقد غاص ابن يعيش في أعماق المسألة ، وهذا ما بيناه في مستهل حديثنا .

وللارتقاء نحو إظهار معالم المسألة وكشف الحقائق الدقيقة التي تحققت نتيجة هذا التوظيف ، فقد سجل النحويون فائدتين رائعتين تحققتا نتيجة أثر الاتساع في الظروف المتمكنة ولبيانهما قال ابن يعيش : ((وفائدة هذا الاتساع تظهر في موضعين : أحدهما أنك إذا كنيت عنه ، وهو ظرف ، لم يكن بدّ من ظهور ((في)) مع مضمره ، تقول : ((اليوم قمت فيه))؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة ، لم تظهر ((في معه)) ،

لأنها لم تكن منوية مع الظاهر ، فتقول : ((اليوم قمته ... والثاني أنك إذا جعلته مفعولاً به على السعة جازت الإضافة إليه من ذلك قولهم [من الرجز][56]

يا سارق الليلة أهل الدار

أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول : ((يا ضاربَ زيدٍ)) فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولاً على السعة))[57].

الفائدتان اللتان أراد النحويون إيصالهما إلى المتلقي تكمنان في إيراد القصد ؛ لأننا إذا أردنا الظرف في اللفظ كنينا عنه (في) مع مضمره ، لأن الأصل في الظرف أنه على معنى (في) وإن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها لذلك ظهر في المضمر ، أما إيراد المفعول فلا يقتضي ظهور (في) مع اللفظ ؛ لأن الأصل في المفعول به من دونها ، وفي هذا الاتساع معالجة دقيقة عند عدم تحقق شرط الظرفية، وذلك بالانتقال إلى المفعولية ليكون حلاً مناسباً للقضية دونما انصراف الذهن إلى احتمالات أخرى .

والفائدة الثانية المحققة هي أن الظرف إذا أضيف خرج عن الظرفية ليكون منصوباً على معنى المفعولية ثم يضاف الاسم عليه ، ففي هذه الحالة لا يمكن عدّ اللفظ ظرفاً؛ لأنّ (في) مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الإضافة لذلك أبعدت عن ميدان الظرفية .

وبعد إبراز هاتين الفائدتين نصل إلى نتيجة مهمة قوامها أنّ الظروف لا يمكن حصرها ضمن مضمار الظرفية فحسب بل يمكن التجاوز عليها عند عدم تحقق الشروط التي تجعلها ضمن الظروف ونقلها إلى باب آخر عن طريق الاتساع فيها مما يكون علاجاً للتضييق الحاصل وذلك عن طريق استعمال الاتساع في الظروف المتمكنة تحديداً ، وما كان ليكون لولا الاتساع الفكري عند النحويين .

المبحث الثاني

ما جاء غير متمكن

يقوم قوام هذا المبحث على تسجيل المسائل التي لم يكتب لها حظ البقاء والتمتع ضمن ميدان التمكن ، وإنما خرجت نتيجة نقص أصابها مما جعلها غير متمكنة في التجاوز على الحركات الإعرابية وأصبحت تمتلك حالة واحدة ضمن حدود الاستحقاق من الحركات ، أو نقص تولد فيها بسبب المشابهة ، أو أي عامل يقتضي عدم التمكن .

والموضوعات التي خضعت للدراسة تنوعت بتنوع الأبواب النحوية ، فكانت البداية من القسم الرئيس وهو الاسم المبني بصورة مجملة ، ومن ثم الظروف والمصادر والأفعال والحروف ، كل ذلك كان في أحد أقسامها اتسمت بغير المتمكن، لذلك نقف عندها لنرى كيف وظف له النحويون ، ووفق الترتيب الآتي :

1- الأسماء المبنّية غير المتمكنة :

تمثل الأسماء المبنية غير المتمكنة أحدى أقسام التقاسيم التي جاءت وفقاً لمنهجية التبويب النحوي ، مما جعلتها بعد الأسماء المعربة المتمكنة ، لما لها من حالة يملي عليها هذا الترتيب .

والحالة تلك تتمظهر في لزوم أواخر هذه الأسماء قالباً واحداً مهما اختلفت وتنوعت العوامل الداخلة عليها ، ولعدم زوال هذه الحالة سميت بالمبنية[58].

فالبناء شرعنا به إجمالاً ؛ لأنه جزئية مهمة من جزئيات إظهار عدم التمكن ، وهذا ما أفادنا به الثمانيني عندما قدم بياناً يوضح مظاهر المسألة ، وهو يقول : ((والأسماء التي ليست متمكنة مبنية وهي أن تتضمن معاني الحروف ، أو تكون ناقصة تفتقر إلى صلة أو تقع موقع مبني))[59].

إن غير المتمكن قام على مجموعة من الضوابط والقيود ، وكلما تعددت كان لها أثر في حصر متشعباته وإبعاده عن المدخلات الأخرى ، ليكون سريع الوصول إلى الفهم من خلال البناء وتضمن معاني الحروف فضلاً عن الافتقار إلى الصلة التي تتم معنى الجملة ، أو النزول منزلة المبني .

أما الشاطبي فقد حاول جهد الإمكان أن يخرج الاسم غير المتمكن بحلة يتسم بتعدد القيود ، إلا أنه لم يستطع إلا إخراجه على قيد التشابه بالحروف ، فقد قال : ((وغير المتمكن : هو كل اسم خرج عن استحقاق الإعراب لشبه حصل بينه وبين ما لا يدخله إعراب أبداً ، وهو الحرف ، أي لم يتمكن في الأسمية))[60].

بينما نظر ابن يعيش إلى إيراد مفهوم غير المتمكن بمنظور آخر ، لم يكن له سبق في كلامنا ، فقد عبر عنه بأنه لا يتعرف نكرته ولا يتنكر معرفته ، فـ (هذا) ونحوه ، فإنه غير متمكن ، لأنك لا تقول : ((الهذان)) ، وأما (كم) و(كيف) ونحوهما فإنهما غير متمكنين ؛ لأنهما نكرتان لا تتعرفان [61].

فتعابير مفهوم غير المتمكن مهما اختلفت وتنوعت سواء في اللفظ أم في المضمون فإنها تبقى تدور ضمن فلك واحد وهو إظهار مفهومه ، وأن القيود مهما كثرت فإنها مساعدة للوصول إلى المعنى المراد والنتيجة النهائية بقاء الشبه بالحرف هو الرائد في تحديد معنى غير المتمكن ، ودليلنا على ذلك كثرة استعمال هذا الضابط في نصوص النحويين ، ومن باب التمثيل نقف عند بعض منها ، ومن ذلك قول ابن عقيل وهو يوضح مفهوم غير المتمكن بقوله : ((الاسم أن أشبه بالحرف سمي مبنياً ، وغير متمكن))[62].

ومثله كان ابن طولون (ت953هـ) ، إذ قال : ((نقص يوجب شبهه بالحرف ، فيوجب بناءه ويسمى غير متمكن))[63].

فلما كانت فلسفة الشبه بالحرف هي المرتكز الفاصل وفق كثرة استعماله في الوصول إلى مفهوم غير المتمكن كان من فوائد القضية أن نتعرف على كيفية تكوّن هذا الشبه بين الاسم والحرف ؛ لأن الاسم إذا أشبه الحرف صار مبنياً وغير متمكن، ومن الأقوال التي جاءت بياناً لذلك الشبه وأنواعه ما ذكره ابن عقيل في تصنيفه للشبه وهو مقسم على أربعة أنواع :

1- الشبه الوضعي : وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين ، فالأول كتاء ((قمت)) فإنها شبيهة بباء الجر ولامه ، والثاني كنا من (قمنا) فإنها شبيهة بـ ((قد)) .

2- الشبه المعنوي : وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا ، فالأول كـ (متى) فإنها تستعمل شرطاً مثل : (متى تقم أقم) وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بـ (إن) الشرطية ، والثاني مثل : (هنا) فإنها متضمنة لمعنى الإشارة وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً .

3- شبه النيابة عن الفعل : وذلك كأسماء الأفعال ، مثل : دراك زيداً ، فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ، ولا يعمل فيه غيره .

4- الشبه الافتقاري :- وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم ، وذلك مثل الأسماء الموصولة فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت[64].

إنّ مجرد تواجد هذا الشبه بأحد أنواعه بين الاسم والحرف ، حينئذٍ لا يكون بدّ إلا من بناء الاسم وتحوله إلى اسم غير متمكن ، فبعد أن كان يتميز بتعدد الحركات الإعرابية ، يكون منفرد التوجه ، وملازما لحركة واحدة ، مثلما يكون ذلك التفرد والتقيّد في الحروف ، يكون في الاسم مما يجعله عديم التمكن .

وهكذا فإن توظيف عدم التمكن من قبل النحاة جاء لأمر لا يمكن غض الطرف عنه ، إذ هو كاشف عن هيئة الاسم من حيث قبول الحركات فمتى تحقق عدم التمكن فيه كان اتجاه الذهن إليه مباشرا ، ليضعه ضمن البناء ، دون الانصراف إلى وضعها في قوالب أخرى ، وعلى هذا الأساس فهو محقق وصانع للتفريق والتمييز بينه وبين ما تعاوره من الأسماء ، وهذه الغاية هي من أهم الغايات التي تجعل السهولة والتيسير يسيران مع النحو ، فكلما تواجدت تلكما الوسيلتان تحقق الفهم وحصل الإفهام .

2- نماذج من الأسماء غير المتمكنة :-

بعد إيضاح الأمر العام للأسماء المبنية غير المتمكنة ، وكيفية التوظيف لها ضمن التقاسيم النحوية ، ومعرفة الحدود التي تتحرك ضمنها تلك الأسماء ، فقد اتسعت دائرة البحث لتشمل عدداً من تلك الأسماء غير المتمكنة بعد أن أخضعتها الشمولية والكلية التي يتميز بها النحو ، مما أعطى لها مزيداً من التخصيص ليظهر عدم التمكن وهو يلازم عدداً من الأسماء استطاع النحويون البوح بها صراحة وإظهارها بالشكل المناسب ، مما لفتت لحاظنا فألزمتنا بالوقوف عندها وبيان كيفية التوظيف لعدم التمكن ، وهي موزعة ضمن حدود الأسماء المبنية ، أحببت جمعها وتصنيفها تحت عنوان واحد يسهّل الرجوع إليها ، لذلك سيكون عرضها من أجل البيان على النحو الآتي :

1- ايمن الله :

تشترك عددٌ من الألفاظ المركبة في مضمار حقل القسم لتقوم بأداء دلالة القسم ، ومنها (ايمن الله) ، وهذا الاسم مأخوذ من اليمن والبركة ، فكأن مستعمل هذا اللفظ يقسم بيمين الله وبركته[65].

ومن مظاهر استعمال هذا اللفظ أنه استعمل ضمن الأسماء غير المتمكنة ، وعلى هذا الأثر جاءت أقوال النحويين بياناً وموضحاً عن كيفية استعماله غير متمكن ، وكانت من الأقوال ، قول المبرد ، وهو يقول :- ((وكذلك ألف (ايمن) التي تدخل القسم مفتوحة ؛لأنه اسم غير متمكن ، وليس بواقع إلا في القسم فخولف به))[66].

فاللفظ خاضع لعدم التمكن غير أنّ الأسباب التي تبينت من خلال النص لوضعها ضمن هذا المضمار لم تكن واضحة المعالم ، والتي تمثلت بفتح الهمزة ، والوقوع في القسم لذلك أصبح غير متمكن ، فالنص فيه إبهام لا يمكن الوصول من خلاله إلى المبتغى بطريقة تتصف بالسهولة والوضوح ، إلا أن السبب الثاني من خلال التأمل فيه قد يرسم لنا معالم عدم تمكن هذا

اللفظ نتيجة عدم خروجه خارج حدود القسم ، وهذا سبب استعمالي جبره على أن يكون غير متمكن .

وهذا ما توصل إليه أبو علي الفارسي بقوله الذي يحمل في مضمونه إيضاحاً من خلاله نصل إلى السبب دون عناء ، وعلى هذا يذكر أنّ (ايمن الله) منع من التمكن ؛ لأنه يلزم القسم ولا يجاوزه إلى غيره ، كما لا يجاوز الحرف معناه الذي يلزمه إلى غيره[67].

فعدم التمكن كان ملازماً للفظ نتيجة مجاوزة القسم ، لذلك تولد بسبب ذلك شبه عنده للحرف ؛ لأن الحرف لا يجاوز معناه الذي يقع فيه إلى معنى آخر ، فكما أنّ الحروف مبنية كذلك بُني لفظ (ايمن الله).

إنّ مذهب الشبه بالحرف كان قائماً عند ابن يعيش ، إلا أن الشبه لم يكن عنده من حيث المعنى بالحرف ، وإنما كان قائماً على شبه لفظي بالحرف ، لذلك قال : ((وفتحت الهمزة منه ، وذلك من قبل أن هذا الاسم غير متمكن ، لا يستعمل إلا في القسم وحده ، فضارع الحرف بقلة تمكنه ، ففتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لام التعريف ، وذلك فيه دون بناء الاسم لشبه الحرف))[68].

واصطف معه في الرأي صاحب حماه عندما أرجع الشبه فيه إلى الشبه بهمزة لام التعريف ، فقد قال : ((وهي همزة مفتوحة لشبه أيمن بالحرف ، لأنها اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسم ففتحت الهمزة معها كما فتحت مع لام التعريف))[69].

تبين أن السبب الذي كان وراء جعل (أيمن الله) من ضمن الأسماء غير المتمكنة ، وإقبال النحويين على درجه في ضمنها ؛ لأن هذا اللفظ تم حصره في مضمار ألفاظ القسم ولم يتمكن بالخروج من بابه كغيره من الألفاظ للانطلاق إلى استعمال في موضوعات ومسائل نحوية أخرى ، بل تم حكره في القسم ، مما صنع له شبهاً بصنف آخر من أصناف الكلام وهو الحرف ؛ لأنه كذلك لا يجاوز حدود العمل خارج صنفه ، سواء كان الشبه بينه وبين الحرف قائما على شبه لفظي أم معنوي ، إلا أنّه في نهاية المطاف لا يخرج عن فلك الشبه ، وفلسفة الشبه هي الأكثر دوراناً في جعل الألفاظ ضمن نطاق غير المتمكن ، مثلما تحقق ذلك ضمن هذا المجال .

2- (كم) الاستفهامية غير المتمكنة :

تندرج تحت أقسام غير المتمكنة مجموعة من الأسماء ، تختلف فيما بينها من حيث الاستعمال والدلالة ، ومن هذه الأسماء (كم) ، وهي من حيث الاستعمال تقع في قسمين ، وهما : الاستفهامية ، والخبرية[70].

أما من حيث الدلالة ، فدلالة (كم) الاستفهامية تتجه بالاستفهام عن عدد مبهم يُراد تعيينه ، ولا تقع إلا في صدر الكلام ، أما دلالة الخبرية فهي تنحصر بالتعبير والإخبار عن عدد كثير مبهم الكمية[71].

وكلاهما وفق ما ذهب إليه النحويون يُوضع ضمن المبنيات غير المتمكنة، فمن أجل الوقوف على تفاصيل كيفية مجيء هذا الاسم غير متمكن ، وقعت على عدد من النصوص تبين هذا المنحى فيهما ، لذلك سأبدأ بكم الاستفهامية ومن ثمّ بكم الخبرية لبيان المقصود .

فمن ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي وهو يبين كيفية بُعْد (كم) من الأسماء المتمكنة ، إذ قال بَعُد ((كم من الأسماء المتمكنة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم منه وأنه لم يتمكن في موضع كما تمكن (علٌ)[72] في قولهم من عل فلما لم يحرك بحركة في حال البناء))[73].

إشارة النص كشفت أن (كم) بعيدة كل البعد عن الأسماء المتمكنة ، فإذا كان كذلك فإنه يكون ضمن الأسماء غير المتمكنة وذلك لتضمنه معنى الاستفهام ، وأنه في الإشارة الثانية لم يوضع موضع (عل) المتمكنة التي لها قابلية في ذلك ، مما جعل كل ذلك في وضعه ضمن الأسماء غير المتمكنة ، وإلصاق هذا الحكم به.

وهذا التوصيف كان حاضراً عند أبي البركات الأنباري في جعل (كم) غير متمكنة ، مبيناً سبب ذلك البناء فيه هو لتضمنه معنى حرف الاستفهام[74].

أمّا (كم) الخبرية ، فلم يختلف من حيث عدم التمكن عن (كم) الاستفهامية ، فقد جاء كلام أبي البركات الأنباري ليضع الحكم على الاسم ويجعله غير متمكن ، مفسراً علة ذلك ، وهو يقول : ((وإن كانت خبرية ، فهي نقيضة ((رُبّ)) ؛ لأنّ ((رُب)) للتقليل ، و ((كم)) للتكثير ، وهو يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره))[75].

فجعل (كم) الخبرية غير متمكن نتيجة الحمل على النقيض ، ووجه النقض بينهما ، هو أن ((رب)) للتقليل ، و ((كم)) للتكثير ، لذلك حمل أحدهما على الآخر ، مثلما يحمل ، مثلما يحمل الشيء على نظيره .

بينما فسر ابن يعيش القضية بمنظور منطقي ، مقترناً لبيان السبب في ذلك ، وهو يقول : ((وإذا كان خبراً ، فهي مبنية أيضاً ، لأنها بلفظ الاستفهامية ، وتقع في الخبر موقع ((رب)) و ((رب)) حرف ، فضارعتها ((كم)) في الخبر ، فبنيت كبنائها . والمراد بمضارعتها لها أن

((رب)) لتقليل الجنس ، و ((كم)) في الخبر لتكثيره ، وكل جنس فيه قليل وكثير ، فالكثير مركب من القليل ، والقليل بعض الكثير ، فهما شريكان لذلك))[76].

فقد ذكر في الوهلة الأولى من كلامه أن سبب البناء جاء نتيجة وقوعه بلفظ الاستفهامية ، ثم توسع في الكلام ووضع (كم) الخبرية موقع (رب) فبما أنه حرف مبني كذلك جاء (كم) مبنياً وفقاً لتلك المضارعة بينهما ، فلم يقف عند هذا الحد بل استرسل في التحليل ليصل بنا إلى عمق القضية عندما ذهب ليشرح المراد بالمضارعة ، وذكر وجهها أن (رب) و (كم) يشتركان في الدلالة على الرغم من دلالة أحدهما على التقليل والآخر على التكثير دلالة نقيضية إلا أنه جمع بين النقيضين بطريقة ذكية ودقيقة ، عندما جعل الجنس من القليل والكثير؛لأن الكثير مركب من القليل ، والقليل بعض الكثير فمن أجل هذا التداخل من حيث القلة والتكثير أصبح بينهما شراكة اقتضت بناء (كم) الخبرية .

فكل ذلك جاء عرضاً وتحليلاً من أجل الوصول إلى حقيقة القضية التي تجلت عن طريق الغوص في أعماق النصوص ليتبين لنا عن كيفية التوظيف لعدم التمكن في (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية ، فمهما حصل أمر التعبير عن سبب البناء إلا أن عدم التمكن تولد فيهما نتيجة الشبه المعنوي فقد جاءت (كم) الاستفهامية مبنيةً وغير متمكنة لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، بينما جاء (كم) الخبرية مثل ما ذكر من الحكم عليه نتيجة شبهه بـ (رب) لذلك جاء الاسمان ضمن الأسماء غير المتمكنة ، لبيان الدور المهم والفذ الذي أداه النحويون لترسيخ قاعدة الوصول إلى المرام وتحقق الغاية المنشودة لضبطها حتى يبتعد المتلقي عن الوقوع في لبس عند تداخل المصطلحات .

وقبل ترك المقام في هذا المجال ، لابدّ من الوقوف على مسألة تتصل بما سبقنا من الكلام عنه اتصالاً وثيقاً ، وهي بمثابة متمم للدائرة التي أردنا الحديث عنها ، والقضية هي الفصل بين (كم) ومميزها ولعل هذا الأمر لا يكون مستساغاً إلا بتقديم عرض يمهد إلى فهم المسألة بجميع أطرافها .

وقضية الفصل مهمة على الرغم من وجود الخلاف عليه إلا أننا قدر الإمكان نحاول أن نأخذ الجزء الذي يخدم بحثنا ، وهذا الجزء هو بالإجمال متجه إلى جواز الفصل بين (كم) ومميزها ، سواء كانت (كم) استفهامية أو خبرية ، فمن النصوص التي وردت لبيان الأول ما قاله السيوطي : ((ويجوز فصل تمييز (كم) الاستفهامية في الاختيار ... ويكثر بالظرف والمجرور))[77].

أما الخبرية فقد اشترط النحويون أن يكون تميزها مجروراً ، إلا أنه في حال الفصل يخرج من هذا القيد ليتجه إلى استحقاق النصب مثلما تحقق ذلك في (كم) الاستفهامية ، فذلك إذا جاز الفصل لابد أن يكون بعد النصب ، ولا يكون في حالة الجر ، والغاية المهمة في الكلام هل أجاز النحويون الفصل في (كم) الخبرية ؟ والجواب نجده عند ابن يعيش وهو يقول : ((اعلم أن ((كم)) يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازاً حسناً من غير قبح ، نحو : ((كم لك غلاماً)) ، و ((كم عندك جارية))))[78].

فالفصل جائز بين (كم) الاستفهامية والخبرية ومميزها مع اشتراط جعل مميز (كم) الخبرية على حالة النصب .

فالفصل أصبح أمراً لا يمكن الحياد عنه ، بخلاف الأعداد فإن الفصل لم يكن فيها على وجه الجواز وإنما كان ضمن مضمار المنع ، وعلى هذا نستطيع القول : كم عندك غلاماً ؟ بينما في مجال الأعداد لا نستطيع فعل ذلك ، أي لا يجوز أن نقول في العشرين : هؤلاء عشرون عندك غلاماً .

وسر عدم الجواز قد بحث خلفه ابن الوراق حتى استطاع الوصول إلى ذلك ، وقدمه لنا تقديماً يثلج الصدر ، ويزين المقام ، وهو يقول : ((وربما جاز الفصل بينها وبين ما تنصبه ، نحو قولك : كم عندك غلاماً ؟ وأن كان مثل هذا لا يجوز في العشرين لا نقول : هؤلاء عشرون عندك غلاماً ، وربما سهل ذا في (كم) لأنه جعل الفصل فيها عوضاً فما منعته من التمكن ، ولزومها طريقة واحدة ، ولم يجز ذلك في العشرين لأنها متمكنة ، فمنعت تأخر معمولها على العامل فلذلك ضعف الفصل بينها وبين معمولها))[79].

فتوظيف عدم التمكن ضمن الكمين الاستفهامية والخبرية ، أعطى لهما ميزة تمثلت بجواز الفصل بينهما وبين مميزها ، ولم تكن بد من الحصول على الميزة تلك لولا عدم التمكن ، ففي القضية تلازم واضح ؛ لأن الفصل متوقف على التمكن ، فكأنما أُخذ منهما شيء ، ثم عوّض ذلك بجواز وهذه لطيفة من لطائف النحو تحققت وفقاً لهذا الاستعمال .

3- كيف وما ومن غير المتمكنة :

تجلّت خاصية الشبه بالحروف ضمن حدود البناء لتغطي بظلالها مجموعة من الأسماء لتجعلها تتصف بعدم التمكن ، مما تترتب عليها أحكام نتيجة هذا الشبه القوي بالحروف .

وهذه الأسماء المبنية تختلف باختلاف الأبواب النحوية ، وتتنوع بتنوع المسائل والقضايا حتى تتجمع ضمن مضمار واحد ، وقد يكون سبب الاجتماع اشتراك الكل في جزئية حتى تظهرها ضمن مجموعة واحدة .

ومن هذه الأسماء المبنية التي اتصفت بعدم التمكن (كيف) فقد وقف علماء النحو عندها ليضعوها ضمن هذا الوصف ، ومن جملة هذه الأقوال التي جاءت لتعبر على وجه الصراحة عن كيفية اتصاف هذا الاسم بعدم التمكن ، ما جاء عن ابن الخشاب (ت567هـ) ، واصفاً أن هذا الاسم من الأسماء الملازمة للبناء ، ولم يكن له حظ من التمكن قط ، ولم يستعمل معرباً ، بل وضع في الأصل وضع الحروف التي لم تكن قط إلا مبنية[80].

وإلى هذا المذهب ذهب أبو البركات الأنباري بعد وصفه ضمن الأسماء غير المتمكنة مفسراً السبب الداعي إلى بناء (كيف) فقد أرجع سبب بنائه على الفتح إلى تضمنه معنى حرف الاستفهام ؛ لأنه سؤال عن الحال فلما تضمن معنى حرف الاستفهام وجب أن يبنى ، ثم شرع بالتعمق في التفسير والتحليل وبيان السبب حتى وصل إلى سبب بنائه على الحركة ، لالتقاء الساكنين ، واختيرت الفتحة له ، لأنها أخف الحركات[81].

فالغاية في النصين واحدة ، هي وضع (كيف) في حالة عدم التمكن ، إلا أن الوسيلة في الوصول إلى الغاية قد اختلفت فالنص الأول أرجع سبب البناء إلى وضع هذا الاسم في الأصل كوضع الحروف ، فكما أن الحروف مبنية كذلك (كيف) جاء مبنياً تمسكاً بأصله ، بينما جاء النص الثاني ليقرر أن البناء قد تسلل إليه نتيجة تضمنه معنى حرف الاستفهام ، فعلى هذا الأساس يكون ارتكاز القضية على الشبه المعنوي .

فالأمر العام لا يخلو من التوجه إلى نتيجة واحدة ، تسعى إلى وضع (كيف) ضمن الأسماء غير المتمكنة والملازمة للبناء دون الالتفات أو التفكير في إدخال الإعراب إليها ، وذلك بسبب تثبته في عدم التمكن كتثبت الوتد على الأرض .

وفقاً للترتيب السالف والسير على الخطى نفسها ، فقد جاء بناء (ما و من) وعدم تمكنهما ، ومن النصوص التي جاءت بهذا الشأن ما ذكره ابن الوراق مبيناً أن وجوب بنائهما جاء بسبب تضمنهما معنى الحرف سواء كان هذا المعنى للحرف في الاستفهام أو الجزاء ، ثم وضح أنّ السكون جاء فيهما لعدم امتلاكهما حال التمكن[82].

فالتحقيق عن كيفية التوظيف يفضي بنا إلى أن هذه الأسماء استطاعت بكل جدارة أن تشغل حيزاً من المساحة التي خصصها النحويون للأسماء التي ليست لها تمكن والتي تم الحصول

عليها نتيجة الشبه بالحروف ، مما يقطع الشكوك والاحتمالات وتسريبها إلى عقولنا ، وجعل الأذهان لا تنصرف في غير هذا التوجه ، والنفوس لا تطمئن إلا لهذا المذهب ، وهو عدم التمكن .

4- المصادر غير المتمكنة :

تترك حالة الإظهار والإضمار أثراً بارزاً في كثير من الموضوعات النحوية مما تجعل أحكامها تتغير وتتبدل وفق تغيّرها ومن بين تلك المؤثرة بها (المنصوبات) ، فقسمت على هذا الاعتبار على ثلاثة أقسام : قسم ينتصب بفعل ظاهر ولا يجوز إضماره ، وقسم ينتصب بفعل إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته ، وقسم ينتصب بفعل مضمر ، ولا يجوز إظهاره[83].

ومن الموضوعات التي تندرج تحت القسم الثالث المصادر سواء كانت المضافة الموضوعة موضع الفعل في الخبر ، مثل : سبحان الله ، أو ما وضع من المصادر المثنيات موضع الفعل ، مثل : حنانيك ، وسعديك ، ولبيك ، ودواليك[84].

وما أظهرناه من هذه الأقسام الثلاث ، قاصدين إيراد المُثل عنه ، هو ما يعنينا ضمن هذا المجال ، فقد تجلى في القسم الأخير منها ، لنرى كيف كان توظيف (عدم التمكن) فيه ، عند النحويين منتهيين إلى تسميته بـ (المصادر غير المتمكنة) .

وكي يكون هذا التصور واقعاً في محله ، ومصيباً ما نبتغيه ، سردنا ثلة من الأقوال تتضح من خلالها كيفية التعامل والحالة تلك ، وكان في صدارة ذلك التوظيف لعدم التمكن في المصادر ، نص سيبويه عندما ذكر مع العنوان قائلاً : ((هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك : حنانيك ، كأنه قال : تحنناً بعد تحنن كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه ، ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة ، كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافاً فحنانيك لا يتصرف ، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك ... ومثل ذلك : لبيك وسعديك))[85].

ونص سيبويه يحتاج إلى وقفة تأمل لكشف معالمه ، ولا سيما أنه لم يستعمل عدم التمكن على صراحته ، وإنما قصده بعدم التصرف ومعنى ذلك أن سبحان الله ومعاذ الله وحنانيك ولبيك وسعديك ، كلها مصادر لأفعال مضمرة ، لم يكتب لها التصرف ضمن بابها ، ومعنى عدم التصرف أنها لا تأتي إلا مصدراً منصوباً مضافاً أو غير مضاف ، وهذا ما أثبته السيرافي وهو يتحدث عن تلك المصادر قائلاً : ((ومعنى قولنا غير متصرف أن لا يكون إلا مصدراً منصوباً أو اسماً في موضع الحال كما يكون المصدر في موضع الحال))[86].

دلالـة هذا الـنص متجهـة إلـى جعل عدم التصـرف فـي وزن عدم الـتمكن الحاصـل عليـه مـن الملازمة على المصدرية المنصوبة أو الوقوع في موضع الحال دون التنقل بين علامات الإعراب المختلفة حتـى باتت لا تعرف إلا بهذا الوصف ، وهو النصب علـى المصـدرية ، والتوصـيف المذكور كان ساريا على الألفاظ التي ذكرناها جميعاً .

فقد تميز عدد من الألفاظ التـي وقفنـا عندها بأنهـا ملازمـة للتثنيـة ، مثل : حنانيك ، ودواليك ، وسعديك ، ولبيك ، فهذه الحالة التي تُثنيت بها هي التي جعلتها تصنف ضمن مضمار المصـادر غير المتمكنـة ، والتقيّد بحالـة واحدة دون المغادرة إلـى حـالات إعرابيـة أخرى ، مثلما عبّر عن هذا الوصف السيرافي بقوله : ((وإنما لم يتمكن إذا ثنيت لأنه دخله بالتثنية لفظاً معنـى التكثير لا معنى التثنية ، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر فقط))[87].

إن الحكم الفاصل لهذه الألفاظ هو عدم التمكن ، الذي أصبح حالة لا تُعرف إلا بها و تسربت إليها نتيجة التثنية المراد بها لفظاً معنى التكثير ، وهذه جزئية لطيفة ودقيقة زيّن بها النحويون أقوالهم ، وكان من غير الممكن الحصول عليها لولا التعمق في النصوص وكثرة التأمل فيها ؛ لأن التثنية لو لم يرد منها معنى التكثير ، وإنما المعنى الحقيقي للتثنية وهو خلاف الإفراد لكان عدم التمكن غير محقق في تلك الألفاظ ، فلما أُريد بها التكثير استقرت ضمن هذا المنحى .

والدليل على أن التثنية بمعنى التكثير ؛ أنها لو وحدت لأصبحت سابحة ضمن بحار الألفاظ المتمكنة وبعيدة عن غير المتمكنة ، قال السيرافي : ((وبعضه يوحد فيتصرف كما قال تعالى في توحده :-﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [سورة مريم : 3] ، وقال الشاعر[88] [من الطويل] :

فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

فرفع لما أفرد لأنه لم يدخله معنى غير الذي يوجبه اللفظ وهو أصل الاسم الموضوع))[89].

فالتفرد مقتصر في هذا المجال على (حنانيك) فقط ؛ لأن (سعديك ، ولبيك) فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء[90].

فقد تحقق عدم التمكن بالألفاظ التـي سردناها إلا أن قسماً منها لم تتمكن بسبب لزومها النصب على المصدرية ، وهي سبحان الله ، ومعاذ الله ، بينما لم يتمكن القسم الآخر منها لولوجها في التثنية المراد منها معنى التكثير ، وقد تجلى ذلك في حنانيك وسعديك ولبيك ودواليك.

ومن الملحوظات التي تتصل بسابقها من الكلام ، التي ارتأينا الوقوف عندها لما لها من أثر يساعد على إتمام حلقة المسألة بشكل نهائي ، وهذه القضية قد تجلت في عدم قيام (سبحان الله) مقام الفاعل ، وذلك لعدم تمكنه ، وإيضاحاً لجوهر المسألة قال ابن يعيش : ((فإذا لم يكن متمكناً ، لم يقم مقام الفاعل ، نحو : ((سبحان الله) ، فتقول : ((سُبِّحَ في هذا الدار تسبيح كثير لله)). ولا يجوز أن تقول : ((سبح في هذا الدار سبحان الله)) ، وإنْ كان معناه معنى التسبيح))[91].

وهذه فريدة جليلة تحققت عندما كان عدم التمكن مانعاً من تحقق قيام (سبحان الله) مقام الفاعل ، لذلك كان التمييز بينه وبين ما يقوم مقام الفاعل عن طريق توظيف عدم التمكن في المصادر حفاظاً على عدم الخلط والوقوع في إشكال اللبس .

5- الظروف غير المتمكنة :

من أجل الوصول إلى المحددات ، وتحديد انطلاقات الفهم نحو المبتغى ، وحصرها ضمن متجه واحد ، وهذا لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق عزل المختلفات بعضها عن بعض الآخر ، وحصر كل مجموعة تحت مفهوم واحد ، مثلما تحقق هذا الأمر في الظروف بعد أن تمّ تقسيمها وفق اعتبارات عديدة ، كان من ضمنها التقسيم القائم على التمكن وعدمه .

وهنا امتدّ مقام الحديث ليشمل القسم الثاني من الظروف التي هي (الظروف غير المتمكنة) ، حتى تتجلى لنا كيفية التوظيف لهذا المحدد في توجيه الظروف ، فلم تكن هذه الجزئية الفذّة غائبة عندهم ، وإنما أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام ، وهذا ألفناه في النصوص التي وقفنا عندها.

ومن ذلك ما جاء عن سيبويه ، وهو يجعل الحديث عن أنواع الظروف غير المتمكنة تحت عنوان بارز ، ثم يشرع في بيانها ، وهو يقول : ((هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرّف تصرف غيرها ، ولا تكون نكرة وذاك : أين ، ومتى ، وكيف ، وحيث ، وإذ ، وإذا ، وقبل ، وبعد ، فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف))[92].

فالحديث في هذا النص متشعب الأطراف ، ومختلف المقاصد ، فقد كان المدار الأول في كلامه عن عدم تصرّف هذه الظروف ، وكانت قصديته تبين عدم مجيء هذه الظروف بين الظرفية والاسمية وعلى حدٍ سواء مثلما تأتي الحالة في غيرها من الظروف ، ثم وضع الظروف المذكورة في النص تحت الإبهام وعدم التمكن قاصداً منهما عدم الدوران والانتقال بحرية ضمن الحركات الإعرابية ، وإنما تكون محصورة التحرك بين الضم والفتح ، وعدم مجيئها بصورة مفردة ، فلما

اجتمعت هذه الأمور فيها أصبحت قريبة الشبه من (هل ، وبل) فكما أن هذين الحرفين غير متمكنين صارت هذه الظروف غير متمكنة .

فإذا كانت حرية الانتقال بين الحركات الثلاث التي عبّر عنها سيبويه تلميحاً هي السبب الجاعل لتلك الظروف من عدم التمكن إلا أن ذلك التعبير عن ذلك جاء واضحاً وجلياً في كلام السيرافي بعد أن قال : ((وأما الظرف غير المتمكن فهو الذي لا يدخله الرفع ولا حروف الجر ، إلا مِنْ في بعضها ، وذلك نحو : عند وقبل وبعد ، فتقول : زيد عندك وزيد قبلك ، وعمر بعدك ولا يجوز أن تقول : طاب عندك ، ولا قيمَ عندك ، ولا قمت في عندك ولا قبلك ولا سير بعدك))[93].

أما الرماني فقد قال في شأن الظرف غير المتمكن : ((والذي لا يتمكن هو الظرف الخارج عن أصله بتضمينهما ليس له في أصله ... نحو ... أتيته صباحاً ، لا يرفع لأنه تضمن صباح يومك خاصة))[94].

مجمل كلامه مرتبط بقضية الأصل ؛ لأن خروج الظروف عن أصلها وعدم تمكنها من اقتران حالة الرفع هي التي جعلتها غير متمكنة ، لا سيما أن الأصل في الظروف هو تبني حالة الرفع.

والعرض الذي قدمناه في جملة من الأقوال قد احتوت على الظروف المكانية والزمانية ، ولم ندرس كل قسم على وجهه وذلك لعدم فصل النحويين بينها لذلك جاء العرض جامعاً بين القسمين المكانية والزمانية ، إلا أنّ هذه الأقوال التي سقناها حققت لنا غاية مرجوة عندما أعطت لنا تصوراً واضحاً عن التوظيف المباشر لعدم التمكن في وصف الظروف التي تنضوي تحت هذا المفهوم ، والتي انتهت بجملتها على تفسير الظروف غير المتمكنة بأنها تلك الظروف التي لا تلازم حالة الرفع والجر ، مما يجعلها بهذا التلازم تخرج عن الأصل الذي جاء فيه .

وقبل مغادرة المقام ، فقد اقتضى إتمام الفائدة الولوج في قضية كان عدم التمكن سبباً في عدم إظهارها ، ومفادها أن الظروف إذا كانت متمكنة فقد أجاز النحويون الإخبار عنها ، أمّا إذا كانت غير متمكنة فلم يجز الإخبار عنها[95].

ولبيان هذا الأمر وإرساء أركانه قال ابن السراج : ((فإن كان خبر المبتدأ فعلاً أو ظرفاً غير متمكن لم يجز الإخبار عنه))[96].

وإلى هذا المذهب ذهب الرماني والزجاجي عندما جعلا عدم الإخبار من نصيب الظروف غير المتمكنة[97].

ومن الجدير بالذكر أن طبيعة المسألة لم تقف عند هذا الحدّ ، بل أوجبت علينا الخوض في أعماق النصوص من أجل البحث عن السبب الذي يجعل الظروف غير المتمكنة تنزل هذا المنزل ، غير أننا وجدنا مسعفاً قد أوجد السبب القائل بعدمية الإخبار ، وكان صاحبه المبرد القائل : ((وما كان لا يقع إلا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه وكل ما خبرت عنه فلابد من رفعه ؛ لأنه خبر ابتداء فمن ذلك (عند) لو قلت : زيدٌ عندك ، فقال قائل : أخبر عن قولك (عندك) لم يجز ، لأنه كان يلزمك أن تقول : الذي زيد فيه عندك فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعاً أبداً))[98].

فقصدية الفلسفة التي أرادت أن تبوح بهذه الجزئية اللطيفة التي نقلت الاطمئنان إلى النفوس ، وعدم انشغال الذهن في البحث عنها ، قد أضافت أن الإخبار يقتضي الرفع في الظروف غير المتمكنة وهذا من مدارك المحال التي من الصعوبة تحققها ، مما أوجبت الوقوف وعدم المجاوزة ضمن تلك الظروف والاكتفاء بعدم الإخبار عنها .

إنّ هذه الرؤية النحوية قد أفشت بكل ما لها من قوة لتكون سوراً يحتمى به من أجل عدم الوقوع في الخلط عند الإخبار عن الظروف ، والتخلص من اللبس الحاصل والإشكال القائم ، كل ذلك كان بعيد التحقق بفضل تلك النظرة في البنى العميقة ، وكشف كل ما يساعد على الوقوف أمام تيار الإشكالات ، فمتى ما أريد الإخبار عنها انصرفت الأذهان صوب الظروف المتمكنة ، وترك التفكير باتجاه الظروف غير المتمكنة ، كل هذا الدور الرائد ، والتميّز الوظيفي لم يكن لولا عدم التمكن .

6- الفعل غير المتمكن :

يشكل الكلام القاعدة التي يستند إليها النحو في بنائه التقويمي ، ثم ينقسم هذا الكلام على ثلاثة محاور ، يشكل الفعل إحداها ، والواقع بين الاسم والحرف ، وهو المقصود في مدار الحديث عنه ، فمن أجل الوصول إلى تصور مدخلي عن الفعل كان لابدّ من الوقوف عند تعريفه ، وأقسامه ، والتي تزاخرت كتب النحويين في الحديث عنه وعن أقسامه من حيث الإجمال والتفصيل .

فعلى هذا الأساس كان الفعل في تعريفه المشهور منحصر الدلالة على زمان مختص مع تضمنه لضمير مرفوع[99].

أما أقسامه فقد تعددت بتعدد الاعتبارات التي توجب الفعل على السير وفقها، وكانت من تلك الاعتبارات ، الاعتبار القائم بتقسيمه على الماضي والمضارع والأمر، وفعلا التعجب ، وغيرها من التقسيمات الأخرى[100].

والفعل لم يكن بمنأى عن (عدم التمكن) فقد كان تأثره واضح المعالم فيه ، ولا سيما في القسمين اللذين ذكرتهما ، وحتى نصل إلى المبتغى من خلال عرض كيفية التوظيف لعدم التمكن في الفعل ، أحببت أن أدرس كل صنف بمعزل عن الآخر ، وكان ذلك العرض كالآتي :

1- الفعل الأمر غير المتمكن :

يُعرف النحويون فعل الأمر بتعريف تمثيلي ، قاصدين فيه مجيئه وفق الصيغة التي يأتي عليها من أجل سرعة الوصول إلى إدراكه وفهمه ، والإحاطة بجزيئاته ، لذلك فهم يعبرون عنه : بأنه ذلك الفعل الذي يؤمر به الفاعل المخاطب حال كونه على مثال أفعل ، نحو : ضع من تضع ، وضارب من تضارب[101].

فبعد بناء تصور واضح عن فعل الأمر ، جاء دور كيفية وضع فعل الأمر في مضمار عدم التمكن ، وكي نتعرف عن أسباب وضعه والغوص في أسراره وقفنا على أقوال النحويين بهذا الاتجاه ، وكان في صدارتها قول سيبويه ، فقد قال : ((والوقف قولهم : اضرب في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بُعْدَ كم وإذ من المتمكنة وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أفْعَل))[102].

جعل فعل الأمر غير متمكن لم يكن صريحاً في نص سيبويه ، إلا أننا عند النظر فيه اجتذبنا القياس الذي استعمله عندما ذكر أن فعل الأمر بسبب عدم وصفه لما يوصف الفعل الماضي وبعده عن الفعل المضارع المعرب كما ابتعد (كم) و(إذ) من الأسماء المتمكنة وأصبحت غير متمكنة ، كذلك كان حاله بعد هذا أصبح غير متمكن وبني على حركة الأصل وهو السكون ، مثلما وضح ذلك السيرافي قائلاً : ((إن فعل الأمر يكون موقوفاً غير مجزوم وذلك من قبل أن هذه الأفعال كان حكمها في الأصل أن تكون ... لم يجعلوها بمنزلة الفعل الذي بني آخره على حركة ؛ لأن فعل الأمر لا يوصف به كما يوصف بالفعل الماضي ، ألا ترى أنك لا تقول : ((مررت برجل قم إليه)) كما تقول : ((مررت برجل قائم)) ولا يقع فعل الأمر موقع الفعل المضارع كما وقع موقعه الماضي ألا ترى أنك تقول : ((إن قمتَ قمتُ)) مكان ((إن تقم أقم)) ولا يصلح في موضعه فعل الأمر ولم يكن لفعل الأمر وجه يوجب بناءه على حركة فترك على أصله))[103].

ثم فسَّر بُعْدَ الأمر من المضارعة بُعْدَ كم وإذ من الأسماء المتمكنة قائلاً : ((يعني فعل الأمر من الأفعال المضارعة المعربة التي في أوائلها الزوائد الأربع بُعْد كم وإذ من الأسماء المعربة المتمكنة أنها اسمان مبنيان على السكون ، والأسماء المتمكنة متحركة متصرفة ، وأبعد الأشياء

من التحرك المتصرف مبني على السكون وأقرب من المبني الساكن إليه ما كان مبنياً على حركة ، وكذلك فعل الأمر الذي هو مبني على السكون أبعد الأشياء من الأفعال المضارعة المعربة ، وأقرب منه إليها الفعل الماضي الذي هو مبني على حركة))[104].

فالتوجه في فعل الأمر نحو عدم التمكن له أكثر من سبب ، مثل عدم الوصف ، وعدم وقوعه موقع المضارعة ، مما أدى إلى بنائه على حركة الأصل وهو السكون وقد جعله هذان السببان بعيدا من الفعل المضارع المعرب كبعد كم وإذ من الأسماء المعربة المتمكنة ، لاشتمالها على حركة السكون ، كذلك تحقق هذا الأمر عند فعل الأمر وحُمل عليهما في عدم التمكن .

وضع فعل الأمر ضمن مضمار عدم التمكن ، جعله في رتبة متأخرة ، إذ وقع بعد الفعل المضارع والفعل الماضي ، وهذا ما ذكره السيرافي بقوله : ((فصارت الأفعال ثلاث مراتب : الأفعال المضارعة المعربة ، وبعدها الفعل الماضي المبني على الفتح ، وبعد ذلك كله فعل الأمر المبني على السكون))[105].

فائدة هذا التوظيف لعدم التمكن في فعل الأمر آتت أكلها على نحو جلي ، عندما أوضح السبب المتعلق بالمنهجية في جعل رتبة فعل الأمر ضمن المرتبة الثالثة ، والسبب في ذلك مردّه إلى نقصين أصابا فعل الأمر وجعلاه بعد الفعل الماضي ، فقد تمثل النقص الأول بوقوع الفعل الماضي موقع الصفة ، والاخر وقوعه موقع المضارعة ، مما جعلا بناءه يختلف عن بناء فعل الأمر ؛ لأن الماضي وإن كان مبنياً إلا أنه مبني على حركة ، بينما فعل الأمر مبني على السكون ، مما جُعل في المرتبة الثالثة بعد المضارع والماضي ، وهذا تبين واستبان نتيجة التوظيف الدقيق لعدم التمكن .

2- عدم تمكن (أَفْعَل) التعجب :-

قد تختفي عن مشاهد الإنسان ونظراته مدارك تجعله منشغلاً في البحث عن أسبابها حتى إذا انجلت تلك الخفايا ، وكشفت الحقائق ، صار كل شيء خارجاً عن سؤال الإنسان وبحثه ، وهذه العملية بكل خطواتها تسمى (التعجب) ، وقريباً من هذا المعنى حدد النحويون حدوده ، ورسموا أبعاده ، ليضعوا له تعريفاً يخصّه، قالوا فيه : ((التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ، ويقل في العادة وجود مثله))[106].

أمّا حصول التعجب فقد حصره النحويون تحت طريقتين ، الأولى سماعية ، مثل قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة : 28] ، ولله دره فارساً .

والطريقة الثانية لحصوله هي القياسية ، فقد ضبطت تحت لفظين هما (أفْعَل) ، وهو يبنى على الفتح ؛ لأنه ماضٍ ، والثاني (أفْعِل) وهو يبنى على السكون ؛ لأنه على لفظ الأمر[108].

وما نريد الحديث عنه هو الطريقة الثانية ، وتحديداً لفظة (أفْعَلَ) فقد ، وضع هذا اللفظ ضمن الألفاظ غير المتمكنة ، مثلما بدا ذلك واضح الظهور عند سيبويه ، وهو يقول : ((هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يَجرْ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه وذلك قولك : ما أحسنَ عبد الله))[109].

فالمتجه من هذا الكلام يضع صيغة (أفْعَلَ) ضمن مجاري الأفعال لتوحد العمل بينه وبين عموم الأفعال إلا أن ذلك لم يسعفه عندما صنّف هذا الفعل ضمن اللا متمكن ، للزومه طريقة واحدة ، وهي البناء على الفتح ، فقد قال ابن السراج : ((فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحداً فعل التعجب نحو : ما أحْسَنَ زيداً))[110].

فحتى يتحقق مجيء (أفْعَلَ) ضمن صيغتي التعجب ، فقد اشترط فيه البناء على الفتح ، ولزومه إياه ، وهذا ما جعله غير متمكن للتحرك ضمن الحركات الإعرابية الأخرى .

وهذا الأمر لم يبقَ على حاله دونما تفسير وتعليل لسبب بنائه فقد تواردت الأقوال تترى من أجل ذلك ، وكان من بين تلك الأقوال التي لم تخرج عن التعليل العام الذي جاء النحويون به، تعليل ابن هشام ذكر فيه أنّ سبب عدم التمكن ، هو تضمن (أفْعَلَ) معنى الحرف[111].

إنّ تضمن هذه الصيغة لمعنى الحرف كان سبباً مباشراً لتعطيل إمكانيتها ، وجعلها غير متمكنة في الحركات الأخرى ، وحفاظها على حالة واحدة وهي لزوم البناء على الفتح .

لم يكن عدم التمكن في (أفْعَلَ) دون أثر على بقيّة أجزاء التعجب ، بل كان أثره واضحاً عندما أصبح سبباً لعدم تحقق تقديم معمول التعجب ، والفصل بينهما بغير ظرف ومجرور ، وفاقاً لذلك لا نستطيع أن نقول : ((ما زيداً أحسن)) ولا في الفصل : ((ما أحسن يا عبد الله زيداً))[112].

فتوظيف عدم التمكن جاء في سبيل تحقيق غايتي عدم التقديم ، وعدم الفصل، ولولا ذلك لكان تحقق الأمرين من قبيل الجواز ، كل ذلك تحقق من أجل الوصول إلى التمييز والتفريق بين الحكمين ، فهذا التفات دقيق يوصل إلى النتيجة بصورة مباشرة ، حصل عن طريق عدم التمكن.

6= عدم التمكن في الحروف :

يمثل الحرف القسم الثالث من أقسام الكلام ، وهو يعني عند النحويين : ((ما دلّ على معنى في غيره غير مقترن بزمان))[113].

وقسم الحروف لم يسلم من امتداد عدم التمكن إليه ، بل تداخل معه ليشمل بعضاً من هذا القسم ، إلا أنّ عدم التمكن وتحديداً في المسألة التي نود الحديث عنها ، قد أخذ جانباً متغايراً يختلف عن سالفيه الأسماء والأفعال ، فإذا كان في القسمين السابقين يدور عدم التمكن ضمن التقيّد بحركة واحدة دون حرية الانتقال بحركات أخرى في أغلب المسائل ، إلا أنه قد أطلق في هذا القسم على انعدام الاختصاص ، وللتوضيح والإيضاح وبيان مقاصد القضية بجزئياتها ، وقعنا على الحرف (حتى) ، وهذا الحرف من الحروف التي تغايرت فيها الأقوال والآراء ، بسبب وروده على تقسيمات ثلاث ، انحصرت في الدلالة على الابتداء والعطف والجر[114].

ولمعرفة كيفية توظيف عدم التمكن فيها من طرف النحويين فقد أسعفتنا في هذا المجال نصوصاً أنارت ما كان يحيطه الغموض ، ويصعب سَبْر أغوارها ، ومن هذه الأقوال بهذا الخصوص ، ما ذكره ابن السراج ، وهو يتحدث عن الكاف وقد وحتى ، قائلاً : ((كل شيء من هذه الحروف غير متمكنة في بابه ... وحتى تكون عاطفة وتكون جارة ، فلم تعط نصيبها كاملاً في أحد البابين))[115].

فائدة هذا النص تمثلت باتجاهين ، فقد أفاد الاتجاه الأول في بيان (حتى) ضمن عدم التمكن في بابها ، أما الاتجاه الاخر فقد بين سبب عدم وضعها في بابها وحصولها على اختصاصها .

وهذا السبب هو ما وقف عنده أبو علي الفارسي وهو يقول : ((لأن الحروف التي تنتقل لا تلزم موضعاً واحداً لا يكون لها من التمكن والاتساع ما يكون للملازم ، ألا ترى أن (حتى) لما لم يلزم الجر لم يجيزوا إضافته إلى المضمر نحو (حتاه) كما قالوا ((إليه))[116].

وتابعه في الحديث نفسه ابن يعيش ، بعد أن أفرد الكلام عن (حتى) العاطفة ، وهو يقول : ((وفي الجملة ((حتى)) غير راسخة القدم في باب العطف، ولا متمكنة فيه))[117].

ولعلّ عدم الرسوخ والثبات في بابها هو الذي جعل الفراء (ت207هـ) ، أن يصف هذا الحرف بوصف دقيق ولطيف يليق بها ، فقد قال : ((أموتُ وفي نفسي شيء من ((حتى)) ؛ لأنها تخفض وتنصب وترفع))[118].

وعلى هذا إنّ انعدام الاختصاص وعدم رسوخ القدم لـ (حتى) والانتقال ضمن مجالات الابتداء والعطف والجر ، هو الذي جعل نصيبها من عدم التمكن وافراً ؛ لأنّ تنوع الاختصاص والعمل مولّد لضعف التمكن ؛ لأنّ الحرف يتميز في الانضواء تحت اختصاص محدّد .

الخاتمـــة

إن الوصول إلى هدف كل عمل لا يتحقق إلا بالتوصل إلى الغاية التي رسمها الإنسان لنفسه ، حتى إذا انتهى منه نظر إلى خطوات ما بدأ به ، ليقوم بوضع ما بذل من الجهود ضمن مضمار يوضح بشكل مختصر ويسير ، تقدم منارات العقل ورؤى الفكر ، وللوصول إلى نتائج البحث ، وإدراكها أحببنا أن نجملها وفق الترتيب الآتي :

1- تحقق الترابط والتواصل والتقارب في أقوال أهل المعجمات على أن التمكن هو حصول القدرة على الاستطاعة للقيام بعمل معين ، وهذا ما كان محقق الحصول والوقوع عند علماء الاصطلاح في جعل المعنى العام غير خارج عن هذه الدلالة .

2- إنّ وضع حد للتمكن من طرفي اللغة والاصطلاح لم يكن مسعفاً لوضع حد له على وجه الاستقلال ، تظفي عليه لمسة النحويين ، وإن وجد في بطون عدد من المؤلفات إلا أنه كان يقتصر في الذكر على لفظ مقترن معه ، مثل الأسماء المعربة المتمكنة ، والظروف المتمكنة ، بينما إيراده على وجه مستقل ، وفق نطاق بحثي لم أقف عليه ، لذلك جهدت نفسي بعد قراءة النصوص بتأمل من وضع إجمال لمعنى عام يساعد على الوصول إلى حدّه أو الاقتراب منه ، ثم إدراج ذلك الوضع للتمكن وتعكيسه ليعطي دلالة غير المتمكن.

3- إنّ إهمال حد التمكن وعدمه من لدن النحويين لا يعني ترك استعماله ، بل كان الأمر على خلاف ذلك فقد كانت مؤلفات النحويين زاخرة بالاستعمال لهما على حد سواء ، ابتداءً من كتاب سيبويه ووصولاً إلى مؤلفات المتأخرين والمحدثين ، وكل ذلك تحقق واستمكن الوصول إليها عن طريق رؤية تأصيليه كشفت عن منبع الاستعمالات الأولى لتوظيفها عند النحويين .

4- ارتباط قضية التمكن وعدمه على نحو متسع مع الأسماء المعربة ، التي تمتلك القابلية في التحرك ضمن حدود الحركات الإعرابية جميعها .

5- تنوع التعبير عن دلالة الأسماء المتمكنة عند النحويين ، فقد اقترنت بقضية الأصل ، وكذلك المشابهة ، ومن ثم الرسوخ في الاسمية ، وهذه وإن اختلفت إلا أنها حققت غايةً أردنا الوصول إليها وهي كيفية التوظيف .

6- إن التمكن شغل حيزاً مهماً لدى الأسماء عندما أضفى عليها مظاهر الخفة ما أعطاها حرية الانتقال والتصرف في التركيب دون الاعتماد على عناصر أخرى كما يشترط ذلك عند الأفعال .

7- لم يكن التمكن في المسائل مقتصراً على التوظيف فحسب ، بل كان له أثر مباشر في تغيير كثير منها ، ونقلها من حالة إلى حالة أخرى ، مثلما حصل ذلك في الظروف المتمكنة ، فقد اشترطوا لاتساع الظروف أن تكون متمكنة.

8- أما عدم التمكن فلم يكن أقل شأناً من التمكن في التأثير على عدد من المسائل النحوية ، ولحاظ ذلك كان واضحاً عندما اشترط في المصدر مثل (سبحان الله) عدم قيامه مقام الفاعل ، وذلك لعدم تمكنه ، كذلك توقف عدم الإخبار في الظروف على عدم تمكنها .

9- إنّ عدم التمكن في الأسماء والأفعال قد اتخذ جانب التغيير بحركة واحدة ، أما في الحروف تحديداً في (حتى) فقد أطلق عدم التمكن على عدم الاختصاص في الباب .

10- إن الوقوف على هكذا ظواهر وإخراجها إلى النور لها أهمية كبيرة تبرز كيفية التفكير الفذ ، وإعطاء التشاكلات حلاً مناسباً يكون سبباً في عدم الوقوع في اللبس ، ومصيدة التشابهات والاحتمالات التي من شأنها يُبعد الذهن عن فهم النصوص واستيعابها ، كل ذلك ينبو عن تطور التفكير ، ودقة اختيار المعالجات لدى النحويين ، ولا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق التأمل والغوص في أعماق النصوص ، وقراءة البنى العميقة وفهمها لإدراك تلك المقاصد والوصول إليها .

والحمد لله في البدء وفي الختام

الهوامــش

1- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية : د. لطيفة إبراهيم النجار ، 37.
2- تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصحاح : 5 / 1312 .
3- معجم اللغة العربية المعاصرة : د. احمد مختار عبد الحميد 3 / 2115 .
4- الفروق في اللغة 173 .
5- التوقيف على مهمات التعاريف 1 / 109 .
6- كشاف اصطلاحات الفنون 1 / 508 .
7- الكتاب 1 / 13 – 15 .
8- شرح ابن عقيل 3 / 235 .
9- ينظر : شرح المفصل 1 / 423 .
10- شرح كتاب سيبويه 1 / 24 .
11- ينظر : الحلبيات : لأبي علي الفارسي 266 .
12- الكتاب 1 / 13 .
13- شرح كتاب سيبويه 1 / 24 .
14- توجيه اللمع 65 .
15- الإيضاح 74 .
16- ينظر : أسرار العربية 47 .
17- شرح المفصل 1 / 164 .
18- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير اللبدي 213 .
19- شرح ابن عقيل 3 / 253 .
20- معجم مصطلحات النحوية والصرفية 213 .
21- شرح ألفية ابن مالك 33 .
22- المصدر نفسه 34 .
23- المصدر نفسه 34 .
24- الكتاب 1 / 14 .
25- شرح كتاب سيبويه 1 / 112 .
26- ينظر : شرح المفصل 1 / 198 .
27- ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية 36 – 37، و 76 .

28- ينظر : أصول النحو العربي : د. محمد خير الحلواني 114 .
29- الكتاب 1 / 20 – 21 .
30- ينظر : الإيضاح في علل النحو 100 .
31- الكتاب 1 / 22 .
32- شرح كتاب سيبويه 1 / 166.
33- التعليقة على كتاب سيبويه 1 / 45 .
34- ينظر : شرح المفصل 1 / 165 .
35- ينظر : المصدر نفسه 2 / 426 .
36- العلل في النحو 106 .
37- شرح التسهيل 1 / 43 .
38- ينظر : مغني اللبيب 1 / 177 .
39- الكتاب 2 / 343 .
40- المقتضب 4 / 422 .
41- ينظر : كتاب شرح اللمع في النحو 223 .
42- ينظر : شرح المفصل 2 / 70 .
43- المنهل الصافي في شرح الوافي 1 / 431 .
44- اللباب في علل البناء والإعراب 210 .
45- شرح المفصل 2 / 73 .
46- الكناش 1 / 202 .
47- ينظر : أسرار العربية 160 .
48- شرح المفصل 1 / 423 .
49- شرح الكافية في النحو 2 / 618 .
50- ينظر: شرح كتاب شيبويه 1 / 377 ، والتبصرة والتذكرة : الصيمري 1 / 305 – 306
51- المعجم المفصل في فقه اللغة 34 .
52- ينظر : ظواهر الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية : د. سناء الريس 587 .
53- ينظر : شرح المفصل 1 / 433 .
54- المقتضب 4 / 330 .
55- شرح المفصل 1 / 433 .
56- وهو بلا نسبة في درر اللوامع : للشنقيطي 1 / 437 .
57- شرح المفصل 1 / 433 – 434 .
58- ينظر : كشف المشكل : حيدرة اليمني 37 .
59- الفوائد والقواعد 52 .
60- المقاصد الشافية 5 / 575 .
61- ينظر : شرح المفصل 2 / 286 .
62- شرح ابن عقيل 3 / 235 .

63- شرح ابن طولون 2 / 174 .
64- ينظر : شرح ابن عقيل 1 / 29 – 30 .
65- ينظر : شرح المفصل 5 / 246 .
66- المقتضب 2 / 90 .
67- ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه 4 / 200 .
68- شرح المفصل 5 / 246 .
69- الكناش في فني النحو والصرف 2 / 196 .
70- ينظر : شرح ابن عقيل 4 / 60 .
71- ينظر جامع الدروس العربية : للغلاييني 470 – 471 .
72- (علّ) معناها الاتيان من فوق مثلما جاء هذا الاستعمال عند امرئ القيس عندما قال: ((مكر مفر مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حطه السيل من عل ... من عل أي من فوق)) ديوان امرئ القيس 54
73- التعليقة على كتاب سيبويه 1 / 21 – 22 .
74- ينظر أسرار العربية 51 .
75- المصدر نفسه 51 .
76- شرح المفصل 3 / 166 .
77- همع الهوامع 2 / 275 .
78- شرح المفصل 3 / 173 .
79- العلل في النحو 254 .
80- ينظر : المرتجل 107 .
81- ينظر : أسرار العربية 51 – 52 .
82- ينظر : العلل في النحو 105 .
83- ينظر : شرح جمل الزجاجي 2 / 570 .
84- ينظر : المصدر نفسه 2 / 570 .
85- الكتاب 1 / 348 – 349 .
86- شرح كتاب سيبويه 2 / 237 .
87- شرح كتاب سيبويه 2 / 237 ، وشرح المفصل 1 / 290 .
88- البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب 2 / 112 .
89- شرح كتاب سيبويه 2 / 237 .
90- ينظر : شرح المفصل 1 / 291 .
91- المصدر نفسه 4 / 312 .
92- الكتاب 2 / 285 .
93- شرح كتاب سيبويه 2 / 295 .
94- رسالتان في اللغة (الحدود) 83 .
95- ينظر : المقتضب 3 / 102 – 103 .
96- الأصول في النحو 2 / 271 .

97- ينظر : شرح كتاب سيبويه 1 / 968 وشرح جمل الزجاجي 3 / 91 .
98- المقتضب 3 / 13 .
99- ينظر : كشف المشكل 21 .
100- ينظر : شرح الأنموذج : للأردبيلي 254 – 300 .
101- ينظر : المصدر نفسه 269 .
102- الكتاب 1 / 17 .
103- شرح كتاب سيبويه 1 / 85 – 86 .
104- المصدر نفسه 1 / 86 – 87 .
105- المصدر نفسه 1 / 87 .
106- شرح المفصل 4 / 411 .
107- ينظر : حاشية الخضري 2 / 89 .
108- ينظر : شرح المفصل 4 / 411 .
109- الكتاب 1 / 72 .
110- الأصول في النحو 1 / 98 .
111- ينظر : أوضح المسالك 2 / 51 .
112- ينظر : المصدر نفسه 2 / 51 .
113- كشف المشكل 25 .
114- ينظر : رصف المباني : للمالقي 257 .
115- الأصول في النحو 1 / 439 .
116- الحلبيات 266 .
117- شرح المفصل 5 / 15 .
118- ابناه الرواة : للقفطي 4 / 15 .

قائمــة المصــادر والمراجــع

1- أسرار العربية : أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت513هـ) ، تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبود ، ط1 ، دار الأرقم ، بيروت – لبنان ، 1420هـ – 1999م .

2- الأصول في النحو : لأبي بكر بن محمد بن سهل بن السراج (ت316هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي .

3- أصول النحو العربي : د. محمد عبد ، ط5 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1426هـ – 2006م .

4- أنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين أبي الحسن القفطي (ت624هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان، 1424هـ – 2004م .

5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين عبد الله بن هشام (ت761هـ) ، وبذيله مختصر مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، تح : بركات يوسف هيود ، ط1 ، دار ابن كثير ، دمشق – سوريا ، 1426هـ – 2005م .

6- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) ، تح : د. مازن المبارك ، ط6 ، دار النفائس ، بيروت – لبنان ، 1416هـ – 1996م .

7- التبصرة والتذكرة : أبو محمد عبد الله الصيمري ، تح : د. فتحي أحمد مصطفى ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، 1402هـ – 1982م .

8- التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي (ت377هـ) ، تح : د. عوض حمد القوزي ، ط1 ، مطبعة الأمانة ، القاهرة – مصر ، 1410هـ – 1990م .

9- توجيه اللمع : أحمد بن الحسين بن الخباز (ت639هـ) ، تح : د. فائز زكي ، ط2 ، دار السلام ، مصر ، 1428هـ – 2007م .

10- التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبد الرؤف المناري (ت1031هـ) ، ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1410هـ – 1990م .

11- تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصحاح : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت398هـ) ، ط5 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، 1430هـ – 2009م .

12- جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، ط1 ، دار ابن حزم ، بيروت – لبنان ، 1432هـ – 2011م .

13- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : محمد بن مصطفى الخضري (ت1288هـ) ، شرحها وعلق عليها : تركي فرحان المصطفى ، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، 1426هـ–2005م.

14- خزانة الأدب ولب ولباب لسان العرب : عبد القادر عمر البغدادي (ت1030هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط4 ، 1418هـ – 1997م .

15- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ) ، وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1419هـ – 1999م .

16- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : لطيفة إبراهيم النجار ، ط1 ، دار البشير ، عمان – الأردن ، 1414هـ – 1994م .

17- ديوان امرئ القيس : اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن المصطاوي ، ط5 ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، 1433هـ – 2012م .

18- رسالتان في اللغة (الحدود) : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ) ، حققها وعلق عليهما وقدم لهما : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 1984م .

19- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تح : أ. د. أحمد محمد الخراط ، ط3 ، دار القلم ، دمشق ، 1423هـ – 2002م .

20- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك : أبو عبد الله شمس الدين بن طولون (ت953هـ) ، تحقيق وتعليق : د. عبد الحميد جاسم محمد الكبيسي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1423هـ – 2002م .

21- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد بن محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار ابن كثير ، دمشق – سوريا ، 1431هـ – 2010م .

22- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت686هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .

23- شرح الأنموذج في النحو : محمد بن عبد الغني الأردبيلي (ت647هـ) ، دراسة وتحقيق : عدنان جاسم محمد الهزيماوي ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1436هـ – 2015م .

24- شـرح التسـهيل (تسـهيل الفوائـد وتكميـل المقاصـد) : جمـال الـدين ابـن مالـك (ت672هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1422هـ – 2001م .

25- شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن بن عصفور (ت669هـ)، قدم لـه : فواز الشعار ،اشراف:د.اميل بديع ،ط1 ، دار الكتب العلمية،بيروت – لبنان، 1419هـ – 1989م

26- شرح الكافية في النحو : منصور بن فلاح اليمني (ت680هـ) ، تح : نصار بن محمد بن حسين ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1421هـ .

27- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) ، تح : احمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1429هـ – 2009م .

28- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش (ت643هـ) ، قدم لـه : د. إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1422هـ – 2001م .

29- ظواهر الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية : د. سناء ناهض الريس ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق – سوريا ، 2016م .

30- العلل في النحو : لأبي الحسم محمد المعروف (بالوراق) (ت381هـ) ، تح : د. مها مازن المبارك ، ط2 ، دار الفكر ، سوريا ، 2005م .

31- الفروق في اللغة : أبو هلال العسكري (ت395هـ) ، تح : جمال عبد الغني مدغش ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، 1427هـ – 2009م .

32- الفوائد والقواعد : عمر بن ثابت الثمانيني (ت442هـ) ، تح : د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، 1424هـ – 2003م .

33- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط4 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1425هـ – 2004م .

34- كتاب الإيضاح : أبو علي الحسن بن أحمد النحوي الفارسي (ت377هـ) ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، ويليه رسالة لإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح : لابن الطراوة النحوي (ت5328هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت – بنان ، 1432هـ – 2011م .

35- كتاب شرح اللمع في النحو : أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت543هـ) ، دراسة وتحقيق : د. محمد خليل مراد الحربي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1428هـ – 2007م .

36- كشف المشكل في النحو : لأبي الحسن الملقب بحيدرة اليمني (ت599هـ)، قرأه وعلق عليه : د. يحيى مراد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1424هـ – 2004م .

37- الكناش في فني النحو والصرف : أبو الفداء عماد الدين صاحب حماه (ت732هـ) ، دراسة وتحقيق : د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، 2000م .

38- اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري (ت616هـ) ، تح : محمد عثمان ، ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2009م .

39- المرتجل : أبو محمد عبد الله ابن الخشاب (ت567هـ) ، حققه وقدم له : علي حيدر ، منشورات دار الحكمة ، دمشق ، 1392هـ – 1972م .

40- المسائل الحلبيات : لأبي علي الفارسي (ت477هـ) ، تقديم وتحقيق : د. حسن هنداوي ، ط1 ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، 1407هـ – 1987م .

41- معجم اللغة العربية المعاصرة : د. احمد مختار عمر (ت1424هـ) ، ط1 ، عالم الكتب ، 1409هـ – 2008م .

42- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب اللبدي ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الفرقان ، الأردن ، 1985م .

43- المعجم المفصل في فقه اللغة : مشتاق عباس معن ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1422هـ – 2001م .

44- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، 2005م .

45- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : إسحاق إبراهيم الشاطبي (ت790هـ) تح : أ. د. عباد بن عيد الثبيتي ، ط1 ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، 1428هـ – 2007م .

46- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، 1431هـ – 2010م .

47- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون : للباحث محمد علي التهانوي (ت1158هـ) ، تقديم وإشراف ومراجعة : د. رفيق العجم ، تح : د. علي دحروج ، ط1 ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، 1996م .

48- المنهل الصافي في شرح الوافي : بدر الدين الدماميني (ت828هـ) ، دراسة وتحقيق : أ. د. فاخر جبر مطر ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2008م .

49- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح : احمد شمس الدين ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1427هـ – 2006م .